Distr.: GENERAL

ECA-NA/AH/F4D/10/5

February 2011

ARABIC

Original: FRENCH/ENGLISH



**الأمـم المتحـدة**

**اللجنـة الاقتصاديـة لأفريقيـا**

**مكتب شمال أفريقيـا**

**اجتماع الخبراء حول تمويل التنمية في شمال أفريقيا**

الربـاط، المغـرب

19ـ21 تشرين الأول/ أكتوبر 2010

**تقرير اجتماع الخبراء حول تمويل التنمية في شمال أفريقيا**

**فهـــــرس**

أولاً. التنظيم والمشاركة ....................................................................................................1

ثانياً افتتاح الاجتماع ........................................................................................................1

ثالثاً سير الأشغال............................................................................................................2

الدورة الأولى: التمويل العمومي: تعبئة أكثر للموارد المحلية أكثر.....................................3

الدورة الثانية: التمويل الخارجي: من أجل موارد أكثر فائدة للتنمية المستدامة يتم استعمالها بنجاعة أكبر....................................................................5

الدورة الثالثة: من أجل إسهام أفضل للقطاع الخاص.....................................................7

الدورة الرابعة: أي تنسيق لموارد التمويل المختلفة؟.......................................................8

الدورة الخامسة: تمويل الزراعة، تحفيز الاستثمار الخاص في الزراعة: الصعوبات، الفرص والإجابات الإستراتيجية...........................................8

الدورة السادسة: تمويل تنمية الطاقات الجديدة والمتجددة...............................................10

الدورة السابعة: توصيات الجلسات الموازية..............................................................11

الدورة الثامنة: حكامة أفضل من أجل بلوغ أهداف التمويل...........................................12

طاولة مستديرة: التعاون الإقليمي من أجل تحسين تمويل التنمية......................................13

**رابعاً: اختتام الاجتماع** .................................................................................................14

**ملاحــق**

الملحق 1: توصيات الاجتماع...............................................................................15

الملحق 2: مذكرة مفاهيمية – السياق.......................................................................19

الملحق 3: تمويل الزراعة...................................................................................27

الملحق 4: الطاقات الجديدة والمتجددة.....................................................................35

الملحق 5: برنامج الأشغال .................................................................................41

الملحق 6: لائحة المشاركين................................................................................45

**أولاً: التنظيم والمشاركة**

1. تم تنظيم الاجتماع المخصص للخبراء حول "تمويل التنمية في شمال أفريقيا" من قبَل مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالرباط (المغرب) من 19 إلى 21 أكتوبر 2010.
2. تناول الاجتماع على مدى أيامه الثلاثة، مسائل تتصل بالمواضيع الأساسية التالية:

* تحسين جاذبية مختلف التمويلات واستخدامها حسب مصادرها (الجلسة 1، 2، 3 و8)؛
* تحسين توزيع التمويل حسب المصادر المختلفة مع اعتبار التعاون والاندماج الإقليمي (الجلسة 4، والطاولة المستديرة)؛
* تحسين تمويل قطاعات معينة مثل الزراعة والطاقات الجديدة والمتجددة مأخوذة كأمثلة (الجلسة 5، 6 و7).

1. توجد المذكرة المفاهيمية والمذكرات التقديمية للجلسات الموازية في الملاحق 2 و3و4 من هذا التقرير وبرنامج عمل الاجتماع حسب الجلسات في الملحق 5.
2. شارك في الاجتماع خبراء من بلدان شمال أفريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، موريتانيا ، السودان وتونس)، ومن منظمات دولية وإقليمية، ومن وكالات منظومة الأمم المتحدة. توجد لائحة المشاركين في الملحق 6.

**ثانياً: افتتاح الاجتماع**

1. تشكلت جلسة الافتتاح من الخطاب الذي ألقاه السيد محمد اوزين، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون بالمغرب، والكلمة الترحيبية التي ألقتها السيدة كريمة بونمرة بن سلطان مديرة مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتدخل السيد حبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.
2. هنأ السيد أوزين المكتب لاختياره موضوع الاجتماع الذي يشكّل في الوقت الحاضر أحدى أولويات المجموعة الدولية، لاسيما في إطار الأمم المتحدة. وعرض تجربة المغرب في هذا الميدان، مؤشراً الأولوية الممنوحة له في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى أنه مع اتساع الاحتياجات وإطلاق أوراش مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أخذ المغرب باستكشاف إمكانية الآليات المجددة للتمويل، مثل التمويل متناهي الحجم. كما وجه اهتمام خاص لإمكانية تمويل التنمية التي تقدمها تحويلات العمال المغاربة في الخارج.
3. كما أشر السيد كاتب الدولة أهمية وجود إطار مؤسسي مناسب للتعاون، من ذلك التعاون جنوب-جنوب، اتحاد المغرب العربي، مشروع السوق العربية المشتركة، التي تقدم لبلدان الإقليم أرضيات ممتازة للاندماج الاقتصادي. وقال، في الميدان المالي، يزخر إقليمنا بالقدرات كما أن أبناكنا قد راكمت مهارات من شأن تعضيدها إضافة لجهود تعبئة الموارد أن تجعل اقتصادات الإقليم أكثر تنافسية. وأشاد في الختام بالمبادرات المتخذة مثل المشاركات، والاندماجات بين البنوك وتأسيس البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.
4. وبعد أن رحبت السيدة بونمرة بجميع المشاركين ووجهت الشكر للسيد اوزين والسيد بن يحيى لتشريفهما الجلسة الافتتاحية بحضورهما، ذكّرت بأن أهداف التنمية، سواء بالنسبة لبلدان الإقليم أو غيرها من البلدان ذات الدخل المتوسط، تتجاوز أهداف الألفية للتنمية إلى أهداف أخرى من البحث عن التنافسية ونمو مستمر، الشيء الذي يفترض وجوب توفر أشياء أخرى لا غنى عنها مثل الوصول إلى موارد للتمويل مناسبة. والغرض من هذا الاجتماع هو معرفة كيفية التوصل إلى أفضل سبل تمويل التنمية في الإقليم تنفتح على العولمة، وكيفية الوقاية من مساوئ هذه الأخيرة مثل الأزمات المعاشة مؤخراً. وأكدت السيدة بونمرة بأن هذا الاجتماع يتناول المظهرين الأكثر أهمية لتنمية مصادر التمويل وهما البحث عن موارد جديدة والتوازن بين هذه المصادر مع إعادة التفكير باستعمالاتها وتخصيصاتها.
5. ذكّرت السيدة مديرة المكتب بوضعية الإقليم فيما يتعلق بضعف الادخار والبنية غير الملائمة للاستثمار من أجل تنمية بشرية مستدامة. وقد ذكرت بأن الإجابة على سؤال كيفية تحسين هذه الوضعية تتطلب تحليل واقع الحال وأن البرنامج المقترح لهذا الاجتماع يحاول الإجابة على هذا السؤال. كما ذكّرت بالجلسات التي تهدف إلى تحليل كل من مصادر التمويل وذكرت بأن بعض الجلسات سوف يتم تخصيصها للحكامة الجيدة وللتعاون والاندماج الإقليمي في ميدان تمويل التنمية.
6. وأشارت السيدة بونمرة إلى أنه نظراً لضرورة الدخول في التفاصيل القطاعية من أجل ضمان النجاعة بشأن تنمية تمويل كل قطاع، فقد تمت برمجة دورتين قطاعيتين من أجل تدارس تمويل الزراعة والطاقات الجديدة والمتجددة. كما ذكّرت بالأهمية التي توليها المجموعة الدولية للزراعة، كشهادة على الاهتمام الذي خصص لها في الأجندات الدولية والتزام جميع البلدان بوضع هذا القطاع في مركز استراتيجياتها التنموية. كما أن الطاقات الجديدة والمتجددة ما فتئت تكتسب الأهمية إذا ما لاحظنا تطور الاستثمارات في هذا القطاع. وعلاوة على ذلك، فإن لدى شمال أفريقيا إمكانات مهمة في ميدان الطاقات الجديدة والمتجددة، مما يزيد من أهمية هذا القطاع بالنسبة لإقليمنا.
7. وأعلمت المشاركين بأن نتائج المداولات سوف يتم تقديمها للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا التي ستجتمع في شهر فبراير والتي سوف تنقل هذه النتائج إلى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي سينعقد في شهر مارس.
8. شدد السيد حبيب بن يحيى الذي أخذ الكلمة على قطاع الزراعة كقطاع إدماجي. وذكّر بأن هذا الاجتماع، ولاسيما الجلسة المخصصة للزراعة، ستكون تحضيراً لمؤتمر الأمن الغذائي المغاربي المنظم كمتابعة للدورة 15 للجنة الوزارية حول الأمن الغذائي باتحاد المغرب العربي (مراكش، أكتوبر 2009) التي أكدت على أهمية زيادة الاستثمارات العمومية والخاصة في الزراعة. وقد ذكّر السيد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي بأن جزءاً كبيراً من الأراضي المغاربية تعاني من التصحر وأن محاربة هذه الآفة قصد ضمان مردودية زراعية أفضل من شأنه تيسير بلوغ أهداف الألفية للتنمية.

**ثالثاً: سير الأشغال**

1. بعد الجلسة الافتتاحية، استمع المشاركون إلى عرض قدمه السيد عبد الإله واقواق، خبيراقتصادي رئيس لدى مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنسق الاجتماع، مذكراً ببرنامج الاجتماع وأهدافه. وقد بيّن هذا العرض بالخصوص كيف سيتم تقديم توصيات الجلسات القطاعية للجلسة العامة في الدورة 7. كما ذكّر بأهداف الاجتماع وبأن طاولة مستديرة حول التعاون والاندماج في ميدان تمويل التنمية سوف تعقد في اليوم الثالث مع قراءة للصيغة النهائية للتوصيات.

**الدورة الأولى**

**التمويل العمومي: تعبئة أكثر للموارد المحلية**

1. ترأس هذه الجلسة السيد حمزة فهمي، رئيس وحدة الالتزام متعدد الأطراف بمكتب تمويل التنمية، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. استمع المشاركون في هذه الجلسة إلى ثلاثة عروض.
2. المتدخل الأول السيد يوسف فرحات، المدير المساعد لإدارة الميزانية، بوزارة الاقتصاد والمالية بالمغرب، قدم عرضاً بعنوان "الإطار الماكرو-إقتصادي المستقر ودعم النمو في البلد"

تم تنظيم هذا العرض حسب ثلاثة أقسام رئيسية:

1. الإطار الماكرو-إقتصادي المستقر ودعم النمو الاقتصادي؛
2. إصلاح المالية العامة؛
3. البحث عن إستراتيجية للتمويلات البديلة.
4. فيما يتعلق بالإطار الماكرو-إقتصادي، بيّن كيف يمكن لمؤشرات مثل النمو الاقتصادي، والتضخم، وعبء الدَين، والحصيلة، وعجز الميزانية، أن تعكس أداءً اقتصادياً مرغوباً فيه.
5. كما بيّن كذلك التطور الإيجابي للتقدم المحرز في المغرب في مختلف الميادين، مما مكّن من الوصول إلى التمويل في سوق رؤوس الأموال الدولية.
6. فيما يتعلق بإصلاح المالية العامة بيّن بالتفصيل عملية تدبير الميزانية، وإصلاح مراقبة النفقات العمومية، وشدد على الحاجة إلى الشفافية؛ كما ابرز في ميدان تخطيط الميزانية، الحاجة إلى تعزيز الانضباط الضريبي، وتحسين شروط إعداد القانون المالي، وانعدام الاستجابة للاحتياجات المحددة للشرائح المختلفة من السكان، والرقابة غير اللائمة على نفقات الموظفين، وعدم فاعلية تدبير الموارد البشرية والسلوك المغلوط لنفقات الموظفين.
7. وبالتلي ، اقترح تصفية المتأخرات الراجعة إلى تذبذب أسعار المنتجات، وإعادة هيكلة الميزانية مع الأهداف المراد بلوغها والممارسة الملائمة للمسؤولية مع إجراءات مبسطة.
8. فيما يتعلق باستراتيجيات التمويل البديلة، وصف المتدخل مخطط المغرب الأخضر الهادف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة بما يتراوح بين 70 و100 مليار درهم خلال 10 إلى 15 سنة القادمة، وللقطاع الصناعي للحوم الحمراء الذي يمثل استثماراً قدره 6 مليارات درهم، منها 850 مليون درهم مدفوعة من قبَل الدولة.
9. المتدخل الثاني كان السيد بومدين ولد محمد الطايع، مدير الدراسات بالبنك المركزي بموريتانيا. وتناول عرضه التمويل العمومي لتمويل التنمية بشمال أفريقيا.
10. بيّن الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على البلدان السائرة في طريق النمو في الإقليم. وأبرز الحاجة إلى تحسين تعبئة الموارد الداخلية وزيادة الموارد المتوفرة من أجل تمويل الاستثمار المحلي لبلوغ نمو سريع وتقليص الفقر. وشدد المتدخل على ضرورة التقليل من الاعتماد على الموارد الخارجية التي تخضع لتأثير الصدمات الخارجية. كما تحدث كذلك عن إستراتيجيات التنمية الوطنية في الحالة الموريتانية. وبيّن المتدخل رهانات تحسين تعبئة الموارد الداخلية، ذاكراً أن متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 2000-2009 هو 3.7% فقط بدلاً من 7 إلى 8% الضرورية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.
11. وقد عزا هذا الأداء الاقتصادي إلى المستوى المنخفض لمعدل الادخار المحلي (11,6% سنة 2009)، وكذلك إلى المستوى المنخفض للحصيلة الجبائية التي لم تسجل إلا 13,4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009، محصلة في أغلبها من التجارة الخارجية.
12. كما عزا ضعف الحصيلة الجبائية بالأساس إلى الإعفاءات الممنوحة على الأمد الطويل لشركات التعدين الأجنبية. وفي هذا السياق يقترح مجموعة من سياسات الإصلاحات تتضمن تعديل العقود المبرمة مع شركات التعدين، وتحسين شروط العقود الجديدة مع المستثمرين الأجانب وتحسين قاعدة فرض الضرائب.
13. كما اشار المتدخل الىالاستغلال الناقص للإمكانيات الاقتصادية في الزراعة وتربية المواشي. وبخصوص تعزيز الاندماج الاقتصادي يقترح المتدخل تأسيس صندوق إقليمي لتمويل الاستثمار.
14. وفي خاتمته يلاحظ بأن تعبئة الموارد الداخلية ليست غاية بذاتها؛ إذ يجب أن يكون الهدف النهائي التخصيص الناجع لهذه الموارد نحو استثمارات منتجة.
15. كان المتدخل الثالث في هذه الجلسة السيد علي بنسودة، مدير قطب الإيداعات والودائع لدى صندوق الإيداع والتدبير بالمغرب. وتناول عرضه تعبئة الموارد من أجل التمويل العمومي.
16. قدّم عرضه عن الاستثمارات الكبرى المتحققة في المغرب من أجل دعم النمو والارتقاء بتنمية البلد، من خلال إعطاء أمثلة عن برامج الاستثمارات المهمة. عند ذاك شرح كيف يتدخل صندوق الإيداع والتدبير من أجل تعبئة الموارد للاستثمار العمومي.
17. تدارس السيد بنسودة رهانات انخفاض قدرات التمويل والصعوبات المتزايدة لتعبئة موارد التمويل الدولي. فعلى سبيل المثال، لكي يضمن المغرب نمواً سنوياً بنسبة 5.5%، عليه أن يستثمر ما يقارب 31% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس التالية، الشيء الذي يخلق فجوة تتطلب اللجوء المتزايد للتمويل الخارجي.
18. وقد عزا الصعوبة في استجلاب التمويلات الخارجية إلى ثلاثة عوامل: انعدام السيولة بسبب الأزمة العالمية، يقظة المستثمرين والكلفة المتزايدة للدَين. وأمام هذه الحقائق دعا إلى خلق شروط من أجل تعبئة أكبر وإعادة هيكلة للادخار نحو الأمد الطويل مع وضع آليات فعالة كما تنص عليه ميزانية المغرب لسنة 2011. وبيّن كيف يمكن للادخار أن يصبح جذاباً من خلال معدلات الفائدة. كما أن آلية أخرى يمكن أن تقوم على الحوافز الضريبية. وركّز على الحاجة إلى إعادة توجيه الادخار نحو ركائز بعيدة الأمد.
19. وتطرق السيد بنسودة الى كيفية قبض وتخزين وتسيير موارد الادخار من خلال دراسات من ميادين التدخّل. وتناول دور الدولة في دعم وتمويل المقاولات، وخلق شركات استثمارية، ودورها القيادي في مشاريع البنية الأساسية للبلد. وحدد في الأخير دور صندوق الإيداع والتدبير في تعبئة وإدارة الموارد، وكذلك تحويل الادخار نحو أشغال جماعية مفيدة. وهكذا جسّد الدور الذي يلعبه تضافر الموارد-الأشغال كما يقوم بذلك صندوق الإيداع والتدبير في المشاريع المركبة وشرح كيف يبقي صندوق الإيداع والتدبير ويطور مصادر الادخار على الأمد الطويل.

**نقاش**

1. فتح الرئيس جلسة للنقاشات. وفيها أثيرت النقط التالية:

▪ هناك حاجة إلى تحسين استعمال أقصى للتمويلات الداخلية، عوضاً عن الاعتماد على الموارد الخارجية بسبب عدم ملاءمة الموارد الخارجية الناتجة عن الأزمة العالمية. غير أن التمويل الداخلي، مع ذلك، لا يعني إلغاء موارد التمويل الخارجية؛

▪ تأثر النظام البنكي بالأزمة، الشيء الذي فرض الاعتماد على التعبئة الداخلية للموارد المالية؛

▪ هناك حاجة للتمعن في تنمية مدعّمة، فعلى سبيل المثال هناك مخاطرة عالية في الاستثمار في الزراعة لكون المستثمر بحاجة إلى أن يأخذ بالاعتبار عوامل متعددة، تتضمن التغير المناخي؛

▪ رهان آخر هو الاعتماد الكبير لغالبية البلدان على القطاع الأولي؛

▪ على الدولة أن تختار الاستثمار في قطاعات ذات مردودية.

**الدورة الثانية**

**التمويل الخارجي من أجل موارد أكثر فائدة للتنمية المستدامة ومستعملة بنجاعة أكبر**

1. الدورة الثانية للاجتماع، التي ترأسها السيد بومدين ولد محمد الطايع، مدير الدراسات بالبنك المركزي بموريتانيا، خصصت لدراسة القضايا المتصلة بالتمويل الخارجي. تم في هذه الدورة، التي تحمل عنوان " من أجل موارد أكثر فائدة للتنمية المستدامة ومستعملة بنجاعة أكبر"، تقديم عرضين، الأول قدمه السيد حسن جعفر عبد الرحمن، المدير المساعد بوزارة المالية بالسودان والثاني قدمه السيد خالد حسين، اقتصادي رئيس بقسم التنمية الاقتصادية والعولمة لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.
2. في تقديمه، أعطى السيد جعفر أولاً لمحة عن التعارضات الكبرى النظرية والإيديولوجية بشأن العلاقة بين المساعدة من اجل التنمية والتنمية. ويقدّر أنصار المساعدة أنها تكمّل الموارد المحلية وتسهم في محاربة الفقر من خلال إنجاز بنيات أساسية وإنفاق اجتماعي، بينما يعيب أنصار المساعدة من اجل التنمية عليها كونها تديم اعتماد الدول تجاه الخارج. وقد بيّن المتدخل، مدعّماً طروحاته بأدلة تجريبية، أن المساعدة في العقود الأخيرة من السنوات لم تخرج بلدان دون- الإقليم الشمال-أفريقي من الفقر لأسباب داخلية ولأسباب خارجية:

▪ على الصعيد الداخلي نذكر، من بين عدة معاينات، التخصيص السيئ للموارد، وعدم استقرار البلدان سياسياً وغياب البنيات الأساسية والموارد البشرية التي يمكنها تسهيل امتصاص المساعدة؛

▪ على الصعيد الخارجي، ركّز المتدخل على عدم تطابق الاشتراطات مع حقائق البلدان والتأخيرات في الوفاء بالالتزامات المتخذة من طرف الشركاء في التنمية. جميع هذه الأسباب أدت، حسبما يذكر السيد عبد الرحمن، إلى إضعاف مردودية المساعدة من أجل التنمية، التي تستلمها البلدان وإلى زيادة ثقل الدَين الذي يكبّل حظوظ تنميتها. وبالتالي يوصي بوضع سياسات داخلية ملائمة من أجل تحسين تعبئة الادخار الوطني بحيث يحتل بالتدريج مكاناً تتزايد أهميته في تمويل الاقتصاد، وترشيد تخصيص المساعدة على التنمية بحيث يتم توجيه المساعدة نحو قطاعات منتجة ولكن بدون التخلي عن الاستثمارات الاجتماعية التي تساهم في محاربة الفقر.

1. ركّز المتدخل الثاني في هذه الدورة السيد خالد حسين في عرضه على مكونات وخصائص المساعدة العمومية في التنمية. قدّم السيد حسين عرضه على محورين: المساعدة العربية من أجل التنمية، والمساعدة غير العربية من أجل التنمية. المساعدة العربية من أجل التنمية هي المساعدة للتنمية ممنوحة من بلدان عربية، بينما المساعدة غير العربية فهي المتأتية من بلدان غير عربية. وبيّن المتدخل أن المساعدة العربية من أجل التنمية تأتي أساساً من بلدان الخليج التي، بدون أن تأخذ تعهدات في مونتيري، تمكنت من تحقيق أداء يتجاوز 0.7% من ناتجها المحلي الإجمالي. استفاد من المساعدة العربية من أجل التنمية حوالي 130 بلداً نامياً وكانت موجهة في غالبيتها نحو قطاعات الطاقة. أما المساعدة غير العربية، فإن مواردها كانت موجهة بالأساس نحو التعليم والمهام الاجتماعية الأخرى.
2. أوضح السيد خالد حسين بعد ذلك أن المساعدة غير العربية من أجل التنمية تخضع عموماً لاشتراطات صارمة، وأن نسبة 70% من المساعدة العربية لا تخضع لأي اشتراطات. وقبل أن يختم عرضه بإعطاء عدة توصيات، حث المتدخل الشركاء في التنمية على احترام تعهدهم بزيادة المساعدة من أجل التنمية إلى نسبة 0.7% من ناتجها المحلي الإجمالي، والدول العربية على التفكير في إنشاء صندوق عربي للتنمية فعال من أجل تمويل التنمية مع التأكيد على البعد الخاص بمحاربة البطالة والأمن الغذائي. كما أن البلدان مدعوة بالتالي إلى إعادة مراجعة الصناديق العربية القائمة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي بما يسهم في تحقيق هذا الهدف.

**نقاش**

1. يمكن إيجاز مضمون المناقشات التي تلت العرضين بالنقط التالية:

▪ هل استفادت الشعوب مباشرةً من هذه المساعدة من أجل التنمية؟ إذا كان الجواب بنعم، فبأي كيفية؟ كيف يمكن النجاح في جعل المساعدة تساهم في وضع حد أدنى للدخل في الزراعة أو كيف يتم توجيه المساعدة لكي تستفيد منها الساكنة القروية؟

▪ هل ينبغي انتقاء المانحين؟ وما هي أفضل الوسائل لعقلنة انتقاء المانحين؟ انتقاء التخصيصات؟ انتقاء العملة؟

▪ هل يجب اللجوء إلى التمويل الخارجي فقط بعد إخفاق محاولات التمويل الداخلي؟ أم ينبغي إعطاء الأولوية للتمويل الداخلي على التمويل الخارجي؟

▪ هل يجب إلغاء الاشتراطات السياسية المتصلة بالمساعدة من أجل التنمية؟

▪ ما هو تأثير ظهور فاعلين جدد على التعاون، لاسيما الفاعلين من الجنوب كالصين والهند والبرازيل؟

▪ ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الصناديق العربية في سياق لا تكون فيه الأولويات للبنيات الأساسية بالضرورة؟

▪ وأخيراً، وضمن تسلسلية الموارد، هل يجب إيلاء أهمية خاصة للمنح؟

1. واستنتاجاً، تم تبني عدة نقط بارزة:
2. وضع سياسات داخلية ملائمة من أجل تحسين تعبئة الادخار الوطني بحيث يتمكن بالتدريج من احتلال مكان متزايد الأهمية في تمويل الاقتصاد، وترشيد تخصيص المساعدة من أجل التنمية من خلال تشخيص جيد لاحتياجات التنمية وأولوياتها بحيث يتم توجيه المساعدة نحو قطاعات منتجة، وذلك بدون التخلي عن الاستثمارات الاجتماعية التي تسهم في محاربة الفقر؛
3. الشركاء في التنمية مدعوون إلى احترام التزامهم برفع مساعدتهم من أجل التنمية لبلدان شمال أفريقيا إلى مستوى 0.7% من ناتجها المحلي الإجمالي؛
4. على الدول العربية أن تفكر في الطرائق العملية لإنشاء صندوق عربي للتنمية بعد أن تكون قد راجعت الصناديق القائمة حالياً من أجل تقييم تأثيرها على تنمية الإقليم، لاسيما في مجال محاربة البطالة وإقامة هيكلية وآلية من أجل الارتقاء بالأمن الغذائي؛
5. لا يتسنى جعل أنماط التمويل متسلسلة بصورة تلقائية. إذ من غير الممكن الاختيار بين التمويل المحلي والتمويل الخارجي لكون الاثنين متكاملان. لذا يكون الاختيار حسب كل حالة تبعاً لنوع الاستثمار المستهدَف.

**الدورة الثالثة**

**من أجل إسهام أفضل للقـطاع الخاص**

1. تم ترؤس هذه الدورة المبرمجة تحت عـنوان "تمويل القطاع الخاص: من أجل إسهام أفضل للقطاع الخاص" من قبل السيد م. مبروك البحري، رئيس الاتحاد المغـاربي للمزارعـين. وتتالت ثلاثة عـروض خلال هذه الدورة.
2. وكان السيد مصطفى عـبد الله علي مدير الدراسات في البنك المركزي للسودان أول المتحدثين. وأشار في عـرضه إلى نموذج التمويل الخاص بالاقتصاد السوداني، حيث تسود المالية الإسلامية، ويعطي مرتبة الصدارة للتمويل الداخلي. وقد طورت السودان مقاومة قوية للصدمات الخارجية. وعلى غرار البلدان الأخرى بالمنطقة دون-الإقليمية، هناك نقص في تمويل القطاع الخاص. ومع ذلك، على الرغم من هذه المرونة، ليست هناك مناعة ضد الأزمة.
3. وأفاد السيد عبد الرحيم بوعزة، مدير بنك المغـرب في العرض الذي قـدمه أن النظام البنكي المغربي لا زال مركزا إلى حد ما. ووصف السيد بوعزة إصلاح القطاع المصرفي الذي شهده المغـرب في السنوات 2000.

وذكر السيد بوعزة، في العرض الذي قدمه بالنتائج التي تحققت مثل تحسين الخدمات البنكية والمعلومات المالية ونظام الضمان. وأشار إلى أن القرض قد أصبح ديناميكيا ويتزايد توجيهه نحو القطاع الخاص والشركات الصغـيرة والمتوسطة، كما أن القروض قد أصبحت قروضا ذات أجل متوسط وطويل أكثر فأكثر. ومع ذلك، يشير السيد بوعزة إلى أنه ما زالت هناك أوجه قصور على مستوى المقاولات الصغيرة جدا.

1. وذكر السيد ناجي بنحسين، الخبير بالبنك الدولي، في العرض الذي قدمه، مشكلة تنمية القطاع الخاص في الإقليم، وأن استثمارات القطاع الخاص لا زالت منخفضة. وأشار إلى أن البنك الدولي أجرى دراسة استقصائية شملت 8000 مقاولة سعيا إلى تحديد معوقات الاستثمار. وتتمثل القيود التي تعوق تنمية المقاولات، تبعا لهذه المقاولات، في تذبذب الاقتصاد الكلي، ثم التكلفة وإمكانية الوصول إلى التمويل.
2. وأشار المتحدث إلى أن ضعف التغطية المصرفية (الوكالات) تعد من العوامل التي تحد من إمكانية الحصول على التمويل. كما أوضح أن التغطية مهمة بالنسبة للوصول إلى المقاولات الصغيرة والمتوسطة. وأفاد أيضا أن تشغيل المؤسسات المصرفية والمنافسة في القطاع المصرفي أمر حاسم للحصول على قروض بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.
3. ذكر السيد بنحسين أن نسبة الاستثمارات الخاصة التي تمولها المصارف هي الأكثر هشاشة في المنطقة بعد أفريقيا جنوب الصحراء. إنها حقيقة ليس فقط بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، بل حتى للشركات الكبيرة. أما المصارف، فقد قال أن الافتقار إلى الشفافية في الشركات الصغيرة والمتوسطة هو الذي يحد من قروضها والوصول إلى المعلومات الائتمانية.

**نقاش**

1. ركز النقاش على الجوانب التالية:

▪ ما هي الإجراءات التي ينبغي القيام بها بعد التشخيص؟

على مستوى البنك الدولي، هناك إجراءان رئيسيان:

* صندوق تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة التابع للبنك الدولي: صندوق المساعدة التقنية لدعم المصارف في تنفيذ أدوات جديدة وتقنيات خاصة بالإقراض للمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
* نهج جديد تجريبي: قرض لصالح مصر لتنمية ائتمان المقاولات الصغيرة والمتوسطة بتقييم جيد للتأثير.

▪ اهتمام قليل بالمصارف الخاصة بالمزارع الصغيرة؛

▪ على مستوى الآليات، تستخدم صناديق الضمان بشكل غير كاف مقارنة مع باقي أنحاء العالم.

**الدورة الرابعة**

**أي تنسيق بالنسبة لمصادر التمويل المختلفة؟**

1. تم تقديم عرضين في هذه الدورة التي ترأسها السيد م. خالد حسين، الاقتصادي الرئيس باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. تمحور العرض الأول حول تمويل العجز في الميزانية بالمغـرب، وقدمه السيد أحمد حجوب، مدير مساعد بمديرية الخزينة والعلاقات الخارجية في وزارة الاقتصاد والمالية للمغـرب؛ أما العرض الثاني فقد كان بشأن تنسيق مختلف مصادر التمويل وقدمه السيد حازم فهمي، رئيس وحدة المشاركة المتعددة الأطراف، مكتب تمويل التنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
2. تمويل العجز في الميزانية بالمغـرب للسيد أحمد حجوب، مدير مساعد بمديرية الخزينة والعلاقات الخارجية في وزارة الاقتصاد والمالية بالمغـرب. وفقا للمتدخل، أسهمت الإصلاحات الضريبية وتدبير الميزانية والإدارة، وتحديث أسلوب تمويل الخزينة في تعزيز المالية العامة في المغـرب. كما أبرز الإصلاحات الرئيسية التي أدت إلى التحكم بتمويل الخزينة، والتي بوشر بتفعيلها منذ إنشاء أسواق سندات الخزينة سنة 1989.
3. تنسيق مختلف مصادر التمويل المقدم للسيد حازم فهمي، رئيس وحدة المشاركة المتعددة الأطراف، مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية).
4. وذكر السيد فهمي بسياق تنسيق مختلف مصادر التمويل منذ توافق آراء مونتيري سنة 2002 حتى المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها على التنمية مرورا بإعلان الدوحة سنة 2009 بشأن تمويل التنمية سنة 2008. ثم استرعى المتدخل انتباه العموم إلى التدابير الرئيسية الست المنفذة على الصعيد الدولي من أجل تنسيق موارد التمويل.

**نقاش**

1. تمحورت التعليقات والأسئلة التي تلت العروض حول موضوعين رئيسيين:

▪ إمكانية إنشاء آلية للتقييم /المتابعة المنتظمة وقصيرة الأجل للحكم على فعالية تمويل التنمية؛

▪ قدرة الأمم المتحدة على الرصد والعمل لتحقيق التوازن في توزيع المعونة الخارجية.

**الدورة الخامسة**

**تمويل الزراعة، وتحفيز الاستثمار الخاص في الزراعة:**

**التحديات والفرص والاستجابات الاستراتيجية**

1. تهدف الدورة 5 التي تتمحور حول تمويل الزراعة إلى تعميق النقاش حول الإصلاحات الجارية في بلدان المنطقة، لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتوفير السبل التكميلية للتفكير و/أو التوجيهات لتعزيز السياسات الزراعية واستراتيجيات الاستثمار التي ترمي إلى تعزيز دور الدولة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التمويل الزراعي (تحفيظ عقاري مؤمّن، وتمويل بنكي، بيئة الأعمال، الشراكة).
2. ترمي الأهداف المحددة إلى ما يلي:

▪ تسليط الضوء على الخصائص المميزة لتمويل الزراعة والمعوقات الرئيسية التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في تمويل الزراعة؛

▪ تبادل الخبرات الحالية لإقامة شراكات استراتيجية بين أصحاب القطاع وخاصة تجارب الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

▪ توفير التوجيه لتحسين تمويل القطاع الزراعي.

1. افتتحت الدورة برسالة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قدمتها السيدة مريم بيكيي، المسؤولة عن البيئة والتنمية المستدامة بمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي ناقشت القضايا الرئيسية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي، ثم تطرقت إلى صلب الموضوع، ألا وهو التمويل والتحديات المرتبطة به.
2. انتظمت المداخلات والمناقشات حول الدورتين المذكورتين أدناه. أعطيت الكلمة لمؤسسات الدولة، والمصارف التجارية، القرض الفلاحي، الاتحاد المغاربي للمزارعين وللشركاء التقنيين والماليين الحاضرين.

▪ تدخل القطاع العام: التمويل وبيئة الأعمال.

الرئيس: السيد شريف بنهبيل، المدير التقني للتأمين-الصندوق الوطني للقرض الفلاحي– الجزائر؛

▪ كيف يمكن تشجيع التمويل المصرفي للقطاع: الفرص والقيود وتدبير المخاطر الزراعية.

الرئيس: م. مبروك البحري، رئيس الاتحاد المغاربي للمزارعين.

**نقاش**

1. ساهمت العـروض والمناقشات في تسليط الضوء على المعوقات الرئيسية أمام تمويل هذا القطاع، وتبادل خبرات بعض البلدان في مجال تشجيع الاستثمار الخاص وتنفيذ الصكوك المالية، وطرح الأسئلة واقتراح التوصيات.
2. كشفت التدخلات عن معاينات وانشغالات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

▪ الدور المهم لقطاع الصيد البحري في اقتصاد البلد وفي تحقيق الأمن الغذائي، وكذا الدور الذي يمكن أن يقوم به كأداة للاندماج الإقليمي؛

▪ ضرورة إدماج الغابات في التفكير الاستراتيجي بشأن الزراعة؛

▪ ضرورة تمويل الزراعة الصغيرة المهيمنة (اي 80% من المنتجين)، والتي ينبغي أن تدعمها الدولة. قد يصبح حصر مديونية المزارعـين ممكنا عن طريق وضع حوافز مثل تخفيض أسعار الفائدة، وكذا توجيه المزارعـين نحو الأراضي المجدية اقتصاديا؛

▪ ضرورة توجيه صغار المزارعين للحصول على القرض (كيفية إعداد ملف طلب القرض)، وكذا التكوين (معظمهم أميون ولم يحظوا بأي تكوين/تدريب) وولوج الأسواق (أهمية شروط الأسواق لتدفق الإنتاج)؛

▪ اتخاذ الدولة تدابير تحفيزية لتشجيع الشباب الخريجين العاطلين عن العمل على الانكباب على الزراعة هو أحد الخيارات التي أعطت نتائج جيدة (مثل تونس)؛

▪ خطوط القروض المتاح حاليا لا تلبي احتياجات هذا القطاع، لاسيما فيما يتعلق بالتمويل الطويل الأمد؛

▪ يعتبر ولوج التأمين الزراعي منخفضاً جدا رغم كونه مدعوما، وذلك راجع إلى المنتجات غير الملائمة. كما أن تأمين خسارة العائدات وتأمين الإيرادات غير مفعلة تقريبا بالمنطقة. كما تم التشديد على ضرورة التأمين ضد الجفاف.

▪ يجب أن يلائم عرض القرض الفئات المختلفة من المزارعين الذين لا يفي أغلبهم بمعايير المردودية والضمانات. وفي هذا السياق، يعد وجود الدولة جنبا إلى جنب مع وكالات القرض أمرا أساسيا؛

▪ أهمية تعليم المزارعين تدبير المخاطر الزراعية من خلال برامج للتوعـية. يجب الانتقال من منطق التعويض إلى منطق التكيف وتدبير المخاطر؛

▪ أهمية دور المرأة في التنمية الريفية (استقلالية المرأة وتمكـينها من تحسين إمكانية الوصول إلى النظم المالية)؛

▪ ضرورة إنشاء نظام تجميع المخاطر لمواجهة انخفاض نسبة سداد القروض الزراعية؛

▪ ينبغي تعميق أسباب الاستخدام الفرعي لصندوق الضمان من قبل المقاولات الصغيرة والمتوسطة المنشأ من قبل الدولة؛

▪ ضرورة إدخال تطوير الزراعة في رؤية أوسع للتنمية الريفية المندمجة التي تعزز الوصول إلى البنية الأساسية؛

▪ تطوير أدوات حماية الإنتاج المحلي مثل التعريفات الجمركية؛

▪ الدور الأساسي للدولة في تهيئة الظروف المواتية لتطوير المبادرة الخاصة والشراكات (التدابير المالية والضريبية، وإعانة علاوات التأمين، والتدريب)؛

▪ ضرورة تعزيز إمكانات الاندماج "الزراعة وتربية المواشي"؛

▪ تشجيع أخذ تدبير المخاطر المناخية على المستوى الإقليمي بعين الاعتبار.

1. أصدر المشاركون بعض التوصيات وقدموها في الدورة 7 العامة. توجد هذه اللائحة في الملحق السادس من هذا التقرير.

**الدورة السادسة**

**تمويل تنمية الطاقات الجديدة والمتجددة**

1. عقدت الدورة القطاعـية بشأن تمويل تنمية مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة يوم الأربعاء 20 تشرين الأول/أكتوبر 2010 تحت رئاسة السيد أحمد البرودي، المدير التنفيذي لشركة الصناعة الطاقية بالمغـرب. وأسهم خبراء من موريتانيا، ومصر، والمغرب، ومكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أعمال هذه الدورة.
2. تم التطرق إلى موضوعـين بهذه الدورة:
   * أدوات السياسة والشراكة بين القطاعـين العام والخاص مع التركيز بوجه خاص على الآليات المالية: مواطن القوة والضعف: وقد نوقش هذا الموضوع على أساس عرضين:

- السيد كان مامادو أمادو، المدير العام للكهرباء والطاقات المتجددة، وزارة الطاقة والنفط – موريتانيا.

- السيدة زينب محمد السيد مخيمر، المدير التنفيذي لدراسات المشاريع المتعلقة بالنباتات، وزارة الكهرباء والطاقة – مصـر؛

* + عـرض عن الإطار القانوني والمالي: شروط تأمين الاستثمار من قبل السيد محمد الهواري، مدير التنمية والتخطيط، الوكالة الوطنية من أجل تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية – المغـرب.

**نقاش**

1. تطرقت المناقشة إلى النقاط البارزة التالية:
   * البيئة القانونية في مجال الطاقات المتجددة وتوحيد التنظيمات؛
   * إعـفاءات ضريبية على تبادل المعلومات بين بلدان المنطقة؛
   * استخدام الأموال للتخفيف والتكييف في إنجاز البرامج الوطنية والإقليمية للطاقات المتجددة؛
   * البرامج المدمجة في مجال الطاقات المتجددة، مع مكونات الصناعة المحلية؛
   * تبادل الخبرات والتكوين بين بلدان المنطقة دون-الإقليمية في مجال الطاقات المتجددة.
   * فرصة تنفيذ إستراتيجية صناعـية إقليمية؛
   * التشاور بين الدول الأعضاء، وشركاء التنمية والجهات المانحة لتنفيذ المشاريع والبرامج الوطنية والإقليمية في مجال الطاقات المتجددة.
2. حرص المشاركون في الدورة على تجميع مختلف التوصيات المنبثقة عن المناقشة والتي قدمت لهم من قبل الأمانة في التوصيات الثمانية التي ذكرت في المرفق الأول بعد إدخال التعديلات عليها.

**الدورة السابعـة**

**توصيات الجلسات الموازية**

1. ترأست هذه الدورة السيدة كريمة بونمرة بن سلطان، مديرة مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

■ عرض توصيات الدورة 6 بشأن تمويل مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة.

1. قدم هذا العرض السيد عبد الإله وقواق عن مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا.
2. وبعد مناقشة التوصيات المقدمة، اتفق المشاركون على اعتماد التوصيات، مع التحفظ على التغييرات المحتملة والتي ستطلب بعد تعميم هذه اللائحة على جميع المشاركين. توجد قائمة التوصيات المعدلة في الملحق الأول.

■ تقديم توصيات الدورة 5 بشأن تمويل الزراعة

1. قدمت السيدة مريم بيكي هذا العرض عن مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا.
2. وبعد مناقشة التوصيات المقدمة، اتفق المشاركون على اعتماد التوصيات، مع التحفظ على التغييرات المحتملة والتي ستطلب بعد تعميم هذه القائمة على جميع المشاركين. توجد قائمة التوصيات المعدلة في المرفق الأول.

**الدورة الثامنة**

**حكامة أفضل لتحقيق أهداف التمويل**

1. تتالت ثلاثة عروض خلال هذه الدورة. قدم المتحدث اﻷول، السيد كاليب ب. ديميكسا، عن شعـبة الحكامة والإدارة العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا الجوانب 3 المحددة من قبل البنك الدولي والمتعلقة بالحكامة، وهي: شكل النظام السياسي، والعملية التي تنظم من خلالها السلطات الموارد، والقدرات الضرورية لصياغة وتنفيذ السياسات. ولم يفت السيد ديميسكا الإشارة أيضا إلى العواقب التي قد تنشأ عـندما تتفاعل بعض الجوانب المذكورة مع العموم.
2. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، يؤكد السيد ديميسكا على أن المصدر الأساس للدخل يأتي من المدخرات المحلية، وذلك رغم أن الدراسات كشفت عن أن عددا قليلا من البلدان المصدرة للنفط يبرر ارتفاع إيراداتها من عائدات تصدير النفط. ثم استعرض المتكلم بالتفصيل القيود التي تعرض المكاسب المحتملة لتعبئة الإيرادات المحلية للخطر؛ كالمشروعية الضريبية، وضعف قدرة الإدارة الضريبية، وانخفاض القاعدة الضريبية، وهروب رؤوس الأموال، التي ترجع أصولها إلى التسريبات المالية غير المشروعة والفساد. وأنهى العرض الذي قدمه بإعطاء أمثلة عن التقدم المحرز في مجال الحكامة.
3. قدم المشارك الثاني، السيد ظافر سعيدان من جامعة ليل 3، عرضا عنوانه "الحكامة الرشيدة: شرط أساس للتنمية." وبدأ كلمته بالحديث عن أهمية الحكامة الرشيدة مع التشديد على أن مسألة الحكامة لا تزال القضية المهيمنة في فجر القرن الحادي والعشرين، بينما أعطيت جائزة نوبل في الاقتصاد إلى أ. أوستروم وأ. وليامسون لعملهما في "الحكامة الاقتصادية".
4. ثم تساءل السيد سعيدان السؤال التالي وأجاب عـنه: هل الحكامة الرشيدة شرط أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ تأسست حجة السيد سعيدان على نتائج الأعمال الأكاديمية لا سيما تلك التي بدأها البنك الدولي منذ عام 1993 والتي أثبتت أن الحكامة الرشيدة عامل من عوامل التنمية. وتابع السيد سعيدان عرضه بالاقتباس من الدعائم الأربعة التي يجب أن تنبني عليها الحكامة الرشيدة، وهي: مكافحة الفساد والبيروقراطية، وسلامة المودعين، فضلا عن احترام المساهمين، وشرح معايير التهيئة الجيدة لمنظمات التدبير الجماعي وفرض تنفيذ العقود.
5. وفي الجزء الثاني من عرضه، أكد السيد سعيدان على ضرورة تغيير العقليات كمطلب رئيس لضمان الحكامة الرشيدة. ولهذا الغرض، استعرض العوامل الرئيسية التي يمكن أن تشجع على تغيير العقليات وتؤدي إلى الحكامة الرشيدة. تدور هذه العوامل حول الدور الحيوي للتكوين/التدريب، فضلا عن دور الدول في تعزيز الحكامة الرشيدة. وأنهى السيد سعيدان الجزء الأخير من عرضه بالحديث عن الحكامة المصرفية. ولهذا الغرض، سأل وأجاب عن ثلاثة أسئلة تتعلق بتعريف مفهوم " الحكامة المصرفية." ما هي العلاقة القائمة بين الحكامة المصرفية والأزمة المالية الأخيرة؟ ما هي الدروس التي ينبغي استخلاصها من البنوك الإفريقية؟
6. في العرض الذي قدمه بعنوان "الحكامة الرشيدة لتمويل التنمية"، سرد السيد عبد الغني بيندريوش، أستاذ بجامعة محمد الخامس والمعهد العالي للتجارة وإدارة الشركات، أربعة مستويات للحكامة (مفهوم متعدد الأبعاد) يتجلى في معرفة إدارة الشركات، والحكامة الاقتصادية والسياسية والحكامة المحلية والحكامة العالمية. وعرف بعد ذلك بستة جوانب رئيسية من الحكامة في أفريقيا الشمالية؛ وهي، المسؤولية والمشاركة، والاستقرار السياسي، والفعالية الحكومية ، ونوعـية التنظيم، وتعزيز القانون، ومراقبة الفساد.
7. باستخدام الرسوم التوضيحية، أظهر المتدخل أن دول شمال أفريقيا متأخرة من حيث الحكامة، لاسيما على مستوى المشاركة والمسؤولية. فبحث بالتفصيل هذين المفهومين، حكامة المقاولات وذلك بتعريفها وإظهار ماهية الحكامة الرشيدة للمقاولات.
8. أنهى المتكلم عرضه بالحديث عن المخاطر التي يمكن أن تسبب سوء حكامة الشركة مثل السرقات والالتزام في المشاريع غير مربحة. وبالإضافة إلى ذلك، وصف خصائص الحكامة الرشيدة؛ وهي: تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والمساهمة في توزيع أفضل للموارد. وأوضح السيد بندريوش محاججاته آخذاً المغرب كحالة دراسية.

**نقاش**

1. وبعد تلخيص محتويات كل عرض، افتتح رئيس الاجتماع باب المناقشة بشأن المواضيع المتعلقة بالفريق. وتمثلت القضية الرئيسية التي أثارها المشاركون في التدابير الإدارية. وأعلن المشاركون أن هذه التدابير غير كافية لمنع التهرب من الضرائب والفساد. ولذلك، يتجلى التحدي في تغيير العقليات والمواقف الخاصة بأي مجتمع.

**طاولة مستديرة**

**التعاون الإقليمي من أجل تحسين التمويل لأغراض التنمية**

1. ترأست دورة هذا الاجتماع السيدة كريمة بونمرة بن سلطان مديرة مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا.
2. بدأ المتحدث اﻷول، السيد جمال بوجدارية، رئيس قسم باتحاد المغرب العربي، بتناول موضوع "الاندماج المالي بالمغرب العربي وآفاقه"، مبتدئاً عرضه بوصف موجز لاتحاد المغرب العربي. ثم ذكر بعض التوصيات الرئيسية كإنشاء البنك المغاربي للتجارة والاستثمار، والمواءمة بين النظم المالية ونظم الدفع الإلكترونية، وتوحيد أطر الإشراف المالي.
3. واستعرض المشارك آليات تعزيز الاندماج المالي بمنطقة المغرب العربي، والتي تشمل اعـتماد إستراتيجية التنمية بشمال أفريقيا التي تستهدف إنشاء اتحاد اقتصادي للمغرب العربي. وعلى الصعيد الإقليمي، اقترح المشارك تعبئة الموارد من أجل تمويل مشاريع الاندماج في منطقة المغرب العربي وتعزيز قدرة دول اتحاد المغرب العربي لاسيما في مجال النقد والتمويل.
4. وأشار السيد بوجدارية إلى بعض الإنجازات، بما في ذلك سريان مفعول اتفاق لتجنب الازدواج الضريبي وبروز اللجنة المغاربية للتأمين وإعادة التأمين، وإنشاء نظام للمدفوعات بين المصارف المركزية في اتحاد المغرب العربي. واستعرض أيضا آفاق وأسس الاستقرار المالي في منطقة المغرب العربي على أساس دراسة التمويل من أجل إدماج ثلاث لجن اقتصادية إقليمية: لجنة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا واتحاد المغرب العربي. كما شرح التأثير الصريح للأزمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب العربي. وأنهى المشارك عرضه بتوصيات من أجل تقوية الاندماج المالي بالمغرب العربي.
5. ذكرت ممثلة المغرب بالبنك الإفريقي للتنمية بالدور الرئيسي الذي يضطلع به البنك في مجال الاندماج الإقليمي بالقارة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الشقيقة مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما أشار إلى أنه فيما يتعلق بشمال أفريقيا، فإن البنك يقوم بإنجاز استراتيجية اندماج إقليمي. وفي هذا الإطار، أجرى البنك مشاورات مع مختلف الأطراف الفاعلة منها الدول الأعضاء، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وانبثق عن هذه المشاورات عدد من القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقات المتجددة، والأعمال المصرفية، وتكنولوجيا المعلومات أو النقل البحري كدعامات مستقبلية للاندماج، والتي ينبغي أن توضع لها آليات للتمويل.
6. أكد ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أفريقيا من جانبه تكامل البلدان العربية وقدرتها على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وألقى الضوء على أهمية الاحتياطيات المالية للعديد من البلدان العربية، وضرورة إنشاء صناديق إقليمية للتمويل ترمي إلى تطوير المشاريع بالمنطقة العربية، وخاصة المشاريع ذات البعد الإقليمي.
7. ركز السيد ظافر سعيدان تدخله على الجوانب المتعلقة بأهمية إنشاء مؤسسات لتقييم المخاطر الرئيسية والمنتظمة على الصعيد الإقليمي والوقاية منها، وتعزيز البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية على المستوى التقني لجعله أداة حقيقية للتنمية الاقتصادية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة المغاربية، والخصائص المميزة للبورصات بشمال أفريقيا بغية تحقيق قدر كبير من التآزر مما سيسهل اجتذاب المستثمرين وتخصيص إقليمي للاستثمارات المباشرة بالخارج. وشدد على ضرورة إنهاء الانقسام بين المصارف والأسواق المالية لتعـزيز عـرض التمويل بناءً عـلى الاحتياجات الحقيقية للشركات في المنطقة دون-الإقليمية.

**اختتام الاجتماع**

1. تمت قراءة توصيات الاجتماع والموافقة على اعتماد هذه التوصيات، رهنا بالتغييرات التي سيطلب إدخالها بعد تعميم هذه القائمة على جميع المشاركين. وتوجد قائمة التوصيات المعدلة في المرفق الأول.
2. وأخذت المديرة الكلمة لشكر جميع المشاركين وجميع من ساهم في هذا الاجتماع. وأشارت إلى أن التوصيات ستعمم بالبريد الإلكتروني على جميع المشاركين قصد مراجعتها وتقديم هذه التوصيات إلى اللجنة الحكومية الدولية للخبراء التي ستعقد في شباط/فبراير وسوف توكل لها مهمة اقتراح هذه التوصيات على المؤتمر الوزاري المقرر عقده في آذار/مارس. ثم رفعت الجلسة بإعلان اختتام الاجتماع.

**الملحـق الأول**

**التـوصـيـات**

**أولاً: من أجل تنمية التمويل العمومي**

1. زيادة التمويل العام بتعبئة المزيد من الموارد المحلية للحد من الفقر والبطالة، من خلال إصلاح النظام الضريبي وترشيد النفقات العامة.

2. تطوير أدوات "تدبير المخاطر" على مستوى التمويل العام وجميع المصادر الأخرى للتمويل.

3. تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

**ثانياً: من أجل تنمية التمويل الخارجي**

4. الاستمرار في تعبئة الموارد الخارجية التي ما زالت ضرورية في الأجلين القصير والمتوسط.

5. ترشيد تخصيص المعونة للتنمية من خلال تحديد سليم لحاجات وأولويات التنمية بغية توجيه المعونة نحو القطاعات الإنتاجية والتخفيف من حدة الفقر.

6. في إطار المديونية بين البلدان، السعي إلى المزيد من الإنصاف في توزيع وتخصيص هذه التمويلات.

7. تعزيز قدرات التفاوض لبلدان المنطقة بهدف جذب المزيد من التمويل بشروط أفضل.

8. دعوة البلدان للتفكير في الطرق العملية لإنشاء صندوق للتنمية بالمنطقة، بما في ذلك في مجال مكافحة البطالة وإنشاء الهياكل والآليات من أجل تعزيز الأمن الغذائي.

9. تخصيص موارد من التمويل الخارجي للقطاعات الإنتاجية وليس لشراء المنتجات الاستهلاكية.

10. تحسين القدرة الاستيعابية بغية تعبئة المزيد من الموارد.

**ثالثاً: من أجل تنمية التمويل الخاص**

11. توجيه تحويلات العمال القاطنين بالخارج نحو الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية من خلال استراتيجيات الحوافز.

12. تشجيع ومساعدة عمليات الاندماج بين المصارف في المنطقة.

13. وضع سياسة تطوعـية للقروض يجب أن تندرج في إطار معقول لحكامة النظم المصرفية وأسواق رؤوس الأموال.

14. التركيز على التمويل الصغير الذي يؤثر على القروض الصغيرة بالميادين الأكثر ملاءمة.

15. تثبيت التنظيم الحذر أكثر ومزيد من الابتكار في الأسواق لزيادة تمويل القطاع الخاص.

16. تطوير قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة والسماح لهم بالوصول إلى المعلومات بشكل أفضل.

17. تشجيع التعاون بين وكالات التأمين والأبناك/المصارف، بغية تيسير الحصول على التمويل المصرفي، لدراسة أفضل لحالات الجمود التي تؤدي إلى استخدام قليل لآليات الضمان.

**رابعاً: من أجل تنسيق أفضل بين مصادر التمويل**

18. إنشاء آلية للرصد والتقييم بناء على توصيات مؤتمر مونتيري والدوحة.

19. إعطاء الأولوية لأنواع التمويل مع النظر في التكامل بين التمويل الداخلي والخارجي استنادا إلى نوع الاستثمار المقترح. أولا، المدخرات الوطنية، ثم الهبات، ثم الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الميسرة وغير ميسرة.

20. تعزيز وجود بيئة اقتصادية كلية ومؤسسية مستقرة وموثوق منها مع وضع سياسات داخلية ملائمة لتحسين تعبئة المدخرات الوطنية بطريقة تجعلها تأخذ تدريجيا مكانا أكثر أهمية في تمويل الاقتصاد.

**خامساً: من أجل تطوير التعاون والاندماج الإقليمي في مجال تمويل التنمية**

21. التعجيل بتنفيذ توصيات المؤتمرات المغاربية المختلفة التي عقدت بين بلدان اتحاد المغرب العربي بدعم من صندوق النقد الدولي، منها المؤتمر المعني بتسهيل التجارة (الجزائر 2005)، ومؤتمر حول الاندماج المالي (الرباط، 2006)، ومؤتمر عن دور القطاع الخاص في تحقيق الاندماج المغاربي (تونس 2007) والمؤتمر المعني بتمويل الاستثمارات المشتركة بين بلدان المغرب العربي (طرابلس، 2008).

22. تفعيل إنطلاق البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

23. تشجيع تدفق رؤوس الأموال والاستثمار فيما بين الدول في المنطقة.

24. تشجيع صناديق الثروة السيادية العربية نحو مزيد من البلدان في شمال أفريقيا.

25. تعزيز تماسك التجمعات الإقليمية في شمال أفريقيا بغية تحسين رؤية المشاريع على المدى المتوسط والطويل وكذا تمويل تلك المشاريع.

26. أهمية إنشاء مؤسسات لتقييم المخاطر الرئيسية والمنهجية على المستوى الإقليمي والوقاية منها لتعزيز التعاون بين الدول الواقعة بشمال أفريقيا لمواجهة الصدمات الخارجية.

27. تعزيز البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية على المستوى التقني لجعله أداة حقيقية للتنمية الاقتصادية بالنسبة للشركات المغاربية الصغيرة والمتوسطة.

28. التركيز على خصوصيات بورصات شمال أفريقيا قصد تحقيق قدر أكبر من التآزر مما سيسهل اجتذاب المستثمرين وتوزيع إقليمي افضل للاستثمارات المباشرة من الخارج.

29. إنهاء الانقسام بين المصارف والأسواق المالية لتعزيز عرض التمويل بناء على الاحتياجات الحقيقية للمقاولات في منطقة دون-الإقليم.

30. تعزيز مقاربة "الفروع" Filières عن طريق مزيد من التعاون بين الاتحادات المهنية المغاربية واتحاد المغرب العربي.

**سادساً: من أجل تطوير تمويل الزراعة**

**1- التمويل الزراعي**

31. تعزيز دور الدولة في تنفيذ الحوافز وتهيئة بيئة مواتية لتشجيع تعبئة الموارد المالية.

32. التكيف مع عرض التمويل المصرفي لفئات مختلفة من المزارعين ومرافقته بدعم التدابير الرامية إلى تحسين التنظيم والتوجيه والحصول على التأمين.

33. تطوير التمويل المتوسط والطويل الأجل لتعزيز التمويل من النوع التالي (خدمات التأجير مع شرط البيع في نهاية المدة) لشراء واستئجار المعدات الزراعـية.

34. إدماج القطاع الزراعي في مقاربات التمويل وتعزيز أوجه التكامل بين المصارف والتأمينات.

35. تنفيذ مخططات التمويل الصغير الجديدة والتي تتكيف مع احتياجات العملاء الريفين المشتتين وخفض تكاليف التشغيل (الأعمال المصرفية المتنقلة لدمج القروض الصغيرة في المناطق المعزولة، والتمويل الإسلامي الصغير لتلبية الطلب المتزايد عليه).

**2- التأمين الزراعي**

36. توسيع نطاق منتجات التأمين للتغطية الكاملة للنشاط الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية (مثلا: تأمين خسارة العائدات وتأمين الإيرادات والتأمين ضد الجفاف).

37. تعزيز التأمين الزراعي من نوع التضامن القائم على التضامن والمساعدة المتبادلة.

38. وضع منتجات التأمين شفافة وبسيطة ومعقولة التكلفة، وكذا إجراءات التعويض السريع.

39. إنشاء مركز لمعالجة وتحليل المعلومات ذات الصلة بالمناخ ووضع تغطية للمخاطر، استنادا إلى خرائط المخاطر، خاصة بالنسبة لمخاطر الجفاف.

**3- الشراكة**

40. تطوير تبادل الخبرات بين الاتحاد المغاربي للمزارعـين، ومؤسسات التأمين المغاربية، والمؤسسات المالية الدولية.

41. تعزيز تنظيم المنتجين وزيادة قدرات المنظمات المهنية لتحسين الجدوى الاقتصادية للأراضي وضمان فعالية أفضل لنظم الدعم في مجال الزراعة (البحوث الزراعـية والأسواق والفرص المتاحة لتخفيض التكاليف).

**4- التعاون الإقليمي**

42. العمل على تنفيذ توصيات فاس بشأن تمويل الزراعة.

43. تنظيم اجتماع إقليمي بين رؤساء المؤسسات المسؤولة عن تمويل الزراعة ببلدان المغرب العربي لتقييم الصعوبات والممارسات الجيدة والبحث عن حلول فعالة.

44. إعداد منهاج عمل إقليمي لتبادل الممارسات الجيدة، والمعلومات الزراعـية ونتائج البحوث.

**5- تدابير السياسات**

45. تطوير استجابة سياسية منسقة من بلدان المنطقة (تدابير مكافحة الإغراق، وتدبير أسعار الصرف، والتسويق ...).

46. وضع نظام إنذار مبكر من الجفاف.

**سابعاً: من أجل تمويل الطاقات المتجددة**

47. القيام بالتعزيز المؤسسي، وتحسين البيئة القانونية في ميدان الطاقات المتجددة وتنسيق التنظيمات والتدابير التحفيزية لاسيما الإعفاءات الضريبية على استيراد معدات الطاقات المتجددة وتبادل المعلومات بين بلدان المنطقة.

48. تشجيع إنشاء صناديق التخفيف والتكيف مع تحقيق البرامج الدولية.

49. تطوير البرامج المندمجة في مجال الطاقات المتجددة مع التركيز على الصناعة المحلية مع ضمان الحجم الحاسم للمشروع بفضل التعاون الإقليمي.

50. تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتدريب/التكوين بين بلدان دون-الإقليم في مجال الطاقات المتجددة لاسيما آليات التنمية النظيفة.

51. وضع استراتيجية صناعية إقليمية مع مراعاة السياسات والإجراءات في طور التكوين في البلدان.

52. برمجة اجتماع لشركاء التنمية الإقليمية والمانحين لتنفيذ برامج ومشاريع وطنية وإقليمية في مجال الطاقات المتجددة وتنظيم التعاون بين البلدان.

53. دعوة المكتب للتفكير في إمكانية تنظيم حلقتي عمل، تتمحور الأولى حول الطاقة الشمسية، بينما تتطرق الثانية إلى الطاقة الريحية.

**ثامناً: من أجل حكامة رشيدة في مجال تمويل التنمية**

54. زيادة استغلال إمكانيات نظام الضرائب المباشرة القائمة بالفعل، سواء بالنسبة للشركات أو الأشخاص الذاتيين.

55. مكافحة التهرب من الضرائب والفساد من خلال تعزيز الكشف عنهما وتطبيق العقوبة الناجمة عن ذلك.

56. تعزيز الإدارة الضريبة والتي تعتبر المقاربة الأكثر فعالية في مجال التكلفة لزيادة تعبئة المحلية للموارد.

57. تطوير الحكامة المصرفية والتي تساهم في تهيئة مناخ مستقر يبعث على الثقة بين الجانبين من حيث التقييم: المقرضين والمقترضين.

58. ضمان الامتثال واحترام المعايير الأخلاقية داخل الشركة: سيادة القانون والشفافية ونشر المعلومات القيمة وذات الصلة بالمؤسسة .

59. تشجيع الشركات على اعتماد مدونة الممارسات الجيدة في مجال حكامة الشركات.

60. تشجيع جميع الأطراف الفاعلة على المشاركة بالتوعـية والتدريب، وهي الأداة المفضلة لتنفيذ الحكامة الرشيدة.

61. مراعاة التجارب الحديثة في المنطقة في مجال التدريب (معهد العالم العربي والمعهد الفرنسي للإدارة،) وتفادي تكرار التجارب الأجنبية (غير الأفريقية) التي قد تكون بعيدة عن ثقافة المشاريع المحلية.

62. تحليل الحكامة البنكية، وهي أكثر تعقيدا من حكامة المقاولات غـير البنكية، من قـبل مجموعة من الخبراء مع التركيز على البعد النقدي لهذا الموضوع .

**الملحق الثاني**

CEA-AN/AH/FD/10/2



**ورقـة تعريفية**

### *الظرفية*

تهدف استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جميع أنحاء العالم إلى تنمية مستدامة يتم توزيع مكاسبها الإيجابية بطريقة عادلة . إن النمو القوي يعد من بين المكونات الأساسية لهذا الهدف فهو يساهم في خلق مناصب الشغل وفي تقليص الفقر وبالتالي في تطوير مستوى عيش السكان. وحسب الأمم المتحدة، يتطلب تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، خاصة تقليص نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر بنسبة النصف، في أفق سنة 2015، وتقليص نسبة البطالة أن لا يقل معدل النمو الاقتصادي عن 7% في الدول الإفريقية. إلا أن كل تنمية ترتبط بالرفع من الرأسمال المادي والبشري المفضى بدوره في الرفع من استعمال اليد العاملة. غير أن تكوين الرأسمال مرتبط بقيد هام ورئيسى ألا وهو التمويل.

هناك أوجه أخرى من التنمية المستدامة تحتاج إلى موارد مالية وإن لم تكن مرتبطة مباشرة بالنمو. ونذكرعلى سبيل المثال ًصمامات الأمانً من أجل محاربة الفقر، حماية البيئة، تنمية ظروف العيش والتربية وتكوين الشباب. هذه الأوجه التي تعتبر كذلك من مكونات التنمية المستدامة تحتاج إلى تمويل يجب إيجاده والعمل على حسن إستعماله.

تواجه بعض بلدان شمال أفريقيا نقصا فى التمويل المحلى (الوطنى) ويعزى ذلك لضعف فى معدل الادخارات. وعليه نلاحظ ، مع معدل عام للاستثمار قدره 24% على المستوى الاقليمى أن هنالك 3 دول من دول المنطقة ال 7 ،ذات معدلات استثمار تقل عن 20%، فى حين كان المغرب هو البلد الوحيد الذي سجل نسبة عالية تزيد عن 30%.حتى عندما تتوفر لدى الدول موارد داخلية كافية كالدول المنتجة للمحروقات، نلاحظ ان القدرات الاستيعابية تظل ضعيفة. وتشهد المنطقة، كذلك ظاهرة هروب رؤوس الأموال كما تعاني من عدم التطبيق المنهجي والصارم لقواعد الحكامة الرشيدة وخاصة في الموسسات المصرفية. ويشكل ذلك عرقلة لولوجها للاستثمارات االاجنبية المباشرة وتوفير التمويل الكافى لمشاريع التنمية. وهكذا، فإن الاستثمارات الخارجية بعدما وصلت في المنطقة إلى 24 مليار دولار أمريكي سنة 2007، قد انخفضت إلى 19 مليار سنة 2009. هذه المستويات تبقى ضئيلة، ولا تشكل إلا 14% من الرأسمال الخام القار، أو 3% من اجمالى الناتج المحلى. ولا تزال ضعيفة مساهمات للرأسمال الأجنبي فى مجالى التكنولوجيا وتوفيرفرص العمل . كما تواجه مجموعة كبيرة من القطاعات المنتجة كقطاعات الفلاحة والطاقات الجديدة والمتجددة والتي تكتسب أهمية بالغة بالنسبة لإستراتيجيات التنمية، صعوبات في تعبئة التمويل الكافي والملائم.

لقد تم التطرق إلى قضية تمويل التنمية سنة 2002 بمونتري. وقد تم بالإجماع بمونتري على الالتزامات بالمكونات الست التالية :

* تعبئة الموارد الداخلية؛
* تعبئة الموارد الخارجية خاصة الاستثمارات الخارجية المباشرة؛
* التجارة كمحرك للتنمية؛
* التعاون الدولي؛
* الدين؛
* الروابط المنهجية ما بين التنمية والجوانب السابقة.

قد أقر إجماع مونتري، وخاصة بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط ْ، بأن المساعدات تلعب دورا محدودا فى تمويلها وعليه فإن فعاليتها يعتمد على قدرتها على تعبئة الموارد الوطنية أو جلب موارد أخرى من التمويل الدولي. ويرتكز جزء هام من هذه المساعدات لهذه البلدان فى مجال الاستشارة والمساعدة التقنية، ومجال دعم وضع وإنشاء وتعزيز المؤسسات وتبادل الخبرات. من المفيد في هذا الإطار الاستفادة التامة من الإمكانات والخبرات الوطنية المنبثقة من الدول النامية نفسها. ّوعليه تمثل هذه الاستفادة التزامات خاصة من قبل الدول متوسطة الدخل نحو المساعدة الانمائية الرسمية.

انعقد مؤتمر الدوحة للمتابعة الخاص بتمويل التنمية (قطر 2008) في وقت كان فيه الاقتصاد الدولي يواجه تحديات غير مسبوقة، فالأزمة المالية العالمية كان لها فعلا وقع سلبي على تمويل التنمية.

حاليا علاوة على الإجابة عن السؤال الحاسم والذي لايزال مطروحا على جدول الأعمال، الخاص بمعرفة كيفية مواجهة التحديات بموارد محدودة وبالتالي كيفية توجيه خيارات وسياسات التمويل من أجل مرد ودية أفضل للموارد المالية، يجب الإنكباب كذلك على إعداد استراتيجيات تنمية خاصة تتكيف مع الأزمة ومع البيئة إلاقتصادية الناجمة عن هذه الازمة والتى تختلف عن تلك البئة السائدة لما قبل الأزمة. وقد استجابت الدول عموما للأزمة بإنعاش الطلب، خاصة من خلال الرفع من النفقات العمومية، مع وجود خطر تعميق المديونية. ردود الأفعال هذه وإن استطاعت المحافظة على التوازنات على المستوى القصير، فإنها تحمل في طياتها بذور الرجوع إلى الأزمة في شكل نقص كبير لموارد الدولة، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول الأروبية. الأمر إذن يتعلق باختيار استراتيجيات تتبنى الاستدامة وبقاء التوازنات المالية مع إتاحة التنمية المستدامة.

في هذا السياق، فإن أفريقيا الشمالية في حاجة ماسة إلى تطوير إستراتيجيات جديدة من أجل الرفع من النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والفقر. وينبغى لهذه الإستراتيجيات أن تقوم:

* بتحكيم بين الإستهلاك ومختلف أشكال الاستثمار، بمعنى، أن تقوم بتحديد حصة الإستهلاك من إجمالى الناتج المحلي وكذلك حصة الاستثمار من هذا الناتج في كل قطاع ومرفق؛
* الأخذ بين الاعتبار القيود المفروضة على مستويات العجز المقبول أو المديونية الممكن تحملها؛
* الأخذ بعين الاعتبار الظرفية الجديدة لما بعد الأزمة ومن بين ما تشتمل عليه، إدارة المخاطر المتغيرة، انخفاض وعدم استقرار الموارد الخارجية للتمويل وإلاطار التنظيمي العالمي الجديد والذى يجب إحترامه.

فيما يخص التحديات، على دول المنطقة أن تقوم بتطوير الموارد المنبثقة من مختلف مصادر التمويل، الاستغلال الأمثل لبنية التمويل لكل مصدر، جلب المزيد من التمويلات الخارجية، استقبال المزيد من مؤسسات التنمية الدولية ذات المردودية على مستوى التنمية البشرية المستدامة، ضمان الإدارة المثلى من المساعدة الانمائية الرسمية، تحسين الحكامة الاقتصادية وتلك الخاصة بالمؤسسات المصرفية ولاضفاء الطابع الديمقراطى فى الخدمات المالية المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص مع التقليل إلى أبعد مدى من أسعار تكاليف هذه التمويلات.

لمواجهة هذه التحديات يستوجب القيام بتقييم أدواتالرصد كصناديق التضامن(بالمغرب وتونس) أو الخاصة بالتنظيم (بالجزائر)، تنويع مصادر تمويل الاستثمار الخاص الذي تتحمله حاليا الأبناك لوحدها، خلق مؤسسات بنكية تتميز بالإرادية تكون بمثابة فاعل حقيقي في ميدان التنمية وأن تقوم بتدبير الثنائية قطاع مالى مهيكل/ قطاع مالي غيرمهيكل.

### *الإشكالية العامة*

أمام هذه الظرفية الغير مسبوقة، فإن إشكالية تمويل التنمية بأفريقيا الشمالية تبقى فى المقام الاول اشكالية تنمية الموارد المنبثقة من مختلف مصادر التمويل سواء كانت داخلية أو خارجية. إن الضعف النسبى المرتبط بالمساعدة العمومية للتنمية ومقتضيات إجماع مونتري يفرضان قيودا على استعمال هذه المصادر من التمويل وبالتالي على بنيات التمويل الخارجية. كما أنه من المهم معرفة الأهمية النسبية لكل مورد وفي اتجاه أي نوع من القطاعات ومن الأولويات هذه الموارد هي موجهة.

كما ينبغي إعادة النظر والأخذ فى الاعتبار الشروط المسبقة من أجل جلب االتمويل الخارجى والاستثمارات الاجنبية المباشرة . إن مسائل الحكامة على المستوى إلاقتصاد الكلى وتلك الخاصة بالمؤسسات البنكية ذات ارتباط وثيق بمسالة أوقضية تمويل التنمية.

إن تكلفة هذه التمويلات تشكل كذلك عنصرا هاما وجب أخده بعين الاعتبار. هذه التكلفة تختلف باختلاف مصادر التمويل إن كانت داخلية أو خارجية (مديونية ومؤسسة التنمية الدولية). إذا يجب معرفة أي احتياطات ينبغي اتخاذها من أجل تجنب تمويلات قد تقوم بمصادرة التوازنات المالية المستقبلية والإضرار بالأجيال القادمة.

بما أن دول المنطقة قد تبنت في الماضي أدوات يقظة أو رد فعل لمواجهة تقلبات الملابسات الدورية كصناديق التضامن ( تونس والمغرب) أو صندوق التنظيم (الجزائر)،وعليه فإن الأسئلة التالية تطرح: ماهو تقييمنا لعمل هذه الصناديق، خاصة ما اختبرت به على إثر الأزمة الأخيرة؟ هل تخضع هذه الأدوات إلى تنسيق ومساعدة متبادلة؟ هل يمكننا تصور وجود صندوق جهوي ذو طبيعة من هذا الشكل على المستوى الجهوي وما هي الشروط الواجب توفرها؟ ما نوع طبيعة العلاقة التي ستربطه بالبنك ألمغاربية للتجارة والاستثمار الخارجي؟

رغم أن حكومات بلدان المنطقة قد لجأت في عدة أحيان إلى الأسواق المالية من أجل الاستجابة لحاجياتها، فإن أسواق الرساميل الذي يشكل السوق المالي إحدى مكوناته، باستثناء مصر، لازالت في مرحلة جنينية أو غير موجودة. إن مسؤولية تمويل الاستثمار الخاص تتحمله الأبناك لوحدها. رغم ذلك ورغبة منها في الحد من المخاطر فإن هذه الأبناك لا تقوم بتمويل المشاريع الأكثر مردودية بل المشاريع التي يتوفر أصحابها على ضمانات كافية وعلى ترخيصات، وهذا يخلق اتجاها يضر بالمردودية الهامشية لهذه الاستثمارات.

رغم ذلك فإن التمويلات الصغرى قد تشكل حلا لمجموعة من المشاكل الاجتماعية رغم صعوبة استعمال هذه الموارد بمردودية قصوى. فعلا، لقد أضحى من الصعب إيجاد حل مالي ناجع للأشخاص الأكثر فقرا، خاصة النساء والساكنة القروية. تجارب دول المنطقة مليئة بالدروس في هذا المضمار.

مجموعة من الأسئلة تطرح وبالتالي تخاطب المسؤولين، السلطات المالية، المستثمرين والمحللين. سيقوم هذا الاجتماع بمحاولة الإجابة عنها واقتراح مجموعة من التوصيات القمينة بتطوير وبتسهيل تبني سياسات وطنية، وإن أمكن جهوية، في ميدان تمويل التنمية.

### *الإشكالية القطاعية*

قطاعات عديدة توجد في صلب التنمية المستدامة وتمويلها يتطلب دراسته خلال إعداد المشاريع الاجتماعية والاستراتيجية والآفاق المستقبلية للتنمية. فمسألة التمويل تبقى مطروحة بالنسبة لمجموعة من القطاعات كالفلاحة، الطاقة، التربية والتكوين، البحث والتنمية أو تكنولوجيا الإعلام والاتصالات.

إلا أن تمويل التنمية يختلف من قطاع إلى آخر، على المستويين الوطني أو الفوق وطني وبعض القطاعات قد تصير محركا للاندماج الجهوي فى شمال أفريقيا. إن منطق التمويل يختلف كذلك من القطاعات المنتجة إلى القطاعات الاجتماعية، خاصة عندما يجب الأخذ بعين الاعتبار أفق النتيجة المتوخاة (المدى القريب أو المتوسط بالنسبة للقطاعات المنتجة والمدى البعيد بالنسبة للقطاعات الاجتماعية).

لقد تمت معالجة بعض هذه القطاعات بعمق من طرف الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال ندوات لقاءات واجتماعات الخبراء. وهكذا فإن تمويل تكنولوجيا الإعلام والاتصال كانت موضوع مشاورات مفتوحة حول آليات التمويل التي تتيح رفع التحدي الذي يشكله تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال في خدمة التنمية (جنيف، سويسرا، 8 ـ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2009). ومن جهته عالج مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قضية تمويل البحث والتنمية خلال اجتماع خبراء المنطقة "النهوض بالبحث والتنمية بأفريقيا الشماليةً الرباط، المغرب، 15ـ17 تموز/ يوليو 2008".

إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تشكل عنصرا هاما للتنمية في ميادين متعددة كالتربية والصحة والنمو الاقتصادي والحكامة. أغلبية الدول تبحث عن دعم للحصول على تكنولوجيا الإعلام والإتصال كجزء ضمني لمخططات التنمية لهذه القطاعات، إلا أن عددا محدودا من الدول يطالب بدعم خاص لصالح تكنولوجيا الإعلام والإتصال. إن تكنولوجيا الإعلام والإتصال في حاجة إلى بنيات تحتية الممولة بشكل خاص من طرف القطاع الخاص منذ سنة 1990. أجندة تونس من أجل مجتمع الإعلام (المؤتمر الدولي لمجتمع الإعلام، تشرين الثاني/نوفمبر 2005) يقر بضرورة تقليص الهوة الرقمية باللجوء إلى استثمارات ملائمة ومستدامة على مستوى البنيات التحتية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك فى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

في هذه الظرفية (أو السياق)أطلقت مجموعة الأمم المتحدة من أجل مجتمع الإعلام مشاورات مفتوحة طبقا لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، حول آليات التمويل من أجل رفع التحديات من أجل وضع تكنولوجيا الإعلام والإتصال في خدمة التنمية (جنيف، 8ـ9 تشرين الأول/أكتوبر 2009). لاحظ الملتقى أن قضية تمويل تكنولوجيا الإعلام والإتصال تشكل تحديا مهما وأكد على ضرورة استكشاف آليات جديدة للتمويل مثل الاستثمارات الاجنبية المباشرة، القروض المتعددة الأطراف والقروض الصغرى كما حث على دور التحرير والانفتاح على المنافسة وطالب برفع التحدي الذي تشكله صناديق الولوج العالمية.

أما فيما يخص البحث والتنمية، فإن النقاشات التي دارت في إطار اجتماع الخبراء المنظم من طرف المكتب، قد أكدت على صعوبات الحصول على تمويلات (الرباط، 15ـ17 تموز/ يوليو2008). لقد تم الاعتراف بصعوبة ولوج تمويل الاختراعات في إطار إستراتيجية وطنية وفي مناخ اقتصادي يتميز بهيمنة الشركات الصغرى والمتوسطة. لهذا، فإن مسألة تمويل البحث والتنمية من الواجب الاعتراف بها كأولوية جهوية ستتيح نموا بفضل البحث التابع للقطاع الخاص و كذلك تجميع الطاقات بين القطاع العام والخاص. هناك مجموعة من الحلول يمكن أخدها بعين الاعتبار:

* إجراءات ضريبية تتيح الكشف عن إمكانيات البحث؛
* الاهتمام بسوق الاختراعات؛
* إجراءات ضريبية لمصالحة الشركات (والإدارات) التي تتقدم بطلب الحصول على بضائعها من الشركات المخترعة؛
* التحفيز على خلق مراكز البحوث العامة وتطوير أقطاب البحث الجهوية تضم مختبرات عمومية وخاصة، شركات صغرى مخترعة، حاضنات، استشارات قانونية موجهة لإدارة حماية الملكية الفكرية، إلخ.

اختار اجتماع الخبراء الحالي التركيز على قطاعين هامين: الفلاحة والطاقة نظرا لوزنهما الخاص بالمنطقة كما أنهما يكتسيان طابعا راهنيا في الظرفية الحالية.

### *أهداف الاجتماع*

مساعدة الدول الأعضاء ومراكز البحث الجهوية لتحديد وسائل تطوير والنهوض باستراتيجيات التمويل الخاصة بها، وذلك بالإجابة عن الأسئلة التالية:

* هل تم استغلال بشكل أمثل مختلف أشكال التمويلات التي تلجأ إليها بعض دول المنطقة؟
* كيف يمكن استعمال كل موارد التمويل بطريقة تجنب النتائج السلبية على المستوى القريب والمتوسط ؟
* ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وما هي الإجراءات التي يمكن أن يوصى بها لكي يستغل مورد التمويل بشكل أمثل من طرف كل دولة وكذلك من طرف كل دول المنطقة خاصة في إطار المجموعات الاقتصادية الجهوية بالمنطقة؟
* كيف يتم توزيع مجهود التكوين الخام للرأسمال القاري بين التمويل الداخلي الخاص،البنكي، البورصوي والغير مهيكل، التمويل الخارجي الخاص، بضمانات أو بغير ضمانات الدولة، تمويل المؤسسات العمومية، داخلية أو خارجية، تمويل ميزانية الدولة والتمويل العمومي الخارجي؟ ما هي حصة مؤسسات التنمية الدولية؟
* هل يمكن لهذا التوزيع أن يتطور لكي يكون ملائما أكثر لتنمية بشرية مستدامة وللاختيارات الإستراتيجية الوطنية ولكي يتيح تمويلا أكثر أهمية وأقل تكلفة فيما يخص العلاقة ما بين التكلفة ومردودية الرأسمال؟
* ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لهذا التوزيع على المستوى الوطني وفي أفق اندماج مالي جهوي للدول الأعضاء من أجل مردودية أفضل؟
* بما أن هذا التوزيع له ارتباط وثيق بالتقارب المالي، ما هي الاحتياطات الواجب اتخاذها من طرف الدول الأعضاء وكذلك من طرف المجموعات الاقتصادية الجهوية بالمنطقة من أجل عدم مصادرة اندماج مالي سريع وحالي؟
* معرفة والاستفادة من استراتيجيات الدول ومن التجارب الجيدة بالمنطقة؛
* التنقيب عن إمكانيات التعاون والاندماج بين دول المنطقة خاصة دول اتحاد المغرب العربي في ميادين التمويل وحركية رؤوس الأموال والوساطة البنكية؛
* رصد من خلال القطاعات المهمة التي تبنتها الاستراتيجيات والآليات التمويلية القطاعية في أفق مردودية أفضل على المستوى الوطني ومن أجل تعاون أفضل واندماج جهوي.

### *تنظيم الاجتماع*

سيتمحور اجتماع الخبراء حول المواضيع الثلاثة التالية:

* استراتيجيات التنمية للخروج من الأزمة وانعكاساتها على استراتيجيات التمويل بأفريقيا الشمالية وعلى سياسات الاستغلال الأمثل لمختلف موارد التمويل؛
* دور الوساطة البنكية، نتائجها ومختلف المهام الموكولة إليها؛
* الاستعمال الأمثل لتمويل التنمية القطاعية (الفلاحة والطاقات الجديدة والمتجددة).

سيتم البحث في الموضوع الأول مختلف مصادر التمويل، والمتمثلة في التمويل العمومي، التمويل البنكي، التمويل البورصوي والخارجي. وستعطى أهمية خاصة للمساعدة العمومية للتنمية بمختلف أشكالها. مراجعة مختلف مكوناتها سيفضي إلى وصف دقيق للاختيارات الإستراتيجية للدول وإلى تحليل نقدي لاستراتيجيات التمويل.

الموضوع الثاني سيتناول دور التمويل البنكي وسيقوم بتحليل مشاكل وإكراهات المنظومات البنكية بالمنطقة. ستتم مناقشة الأسئلة التالية: هل تم الأخذ بعين الاعتبار حلولا في إطار الاختيارات الإستراتيجية للدول؟ إذا كان الجواب بنعم كيف يمكن لها أن تعالج النواقص التي تمت ملاحظتها؟ ما هو الدور وأي أفق سيخصص للتمويل الغير مهيكل كي يصير مكملا للمنظومة البنكية المنظمة؟

الموضوع الثالث سيتطرق من وجهة نظر قطاعية إلى الاستعمال الأمثل للتمويل الخاص بالتنمية في قطاعين هامين: الفلاحة والطاقة.

ينتظر في ختام اجتماع الخبراء بلوغ نتيجتين أساسيتين :

أ. إعداد تقرير يشتمل على الخلاصات الرئيسية والتوصيات وسيقدم للجنة البين حكومية للخبراء للدول الأعضاء بالمنطقة؛

ب. إعداد منشور يشتمل على مختلف المساهمات بما فيها ملاحظات الخبراء وملخصات للنقاشات من أجل انتشار أوسع لنتائج الإجتماع.

### *المشاركون*

سيقوم المكتب بدعوة خبراء وطنيين المنتمين لسبعة دول المنطقة (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، موريطانيا، السودان وتونس) وكذلك أصحاب قرار وممثلين لمنظمات وطنية وجهوية، من بينها اتحاد المغرب العربي، مجموعة دول الساحل والصحراء، ممثلين عن القطاع الخاص، القطاع المالي، العمال، الشباب حاملي الشهادات، منظمات المجتمع المدني، منظمة الأمم المتحدة والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

### *لغات الأشغال*

أشغال الاجتماع ستتم باللغات العربية، الفرنسية والأنجليزية.

### *مكان وتاريخ الاجتماع*

سينعقد الاجتماع بالرباط (المغرب) من 19 إلى 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2010 .

**الفلاحة**

**جعل من تمويل الفلاحة أولوية للتنمية بشمال أفريقيا**

الأزمة الغذائية العالمية لسنتي 2007-2008 والتاتيرات المنتظرة للتغيير المناخي قد أعادوا فتح النقاش حول دور الفلاحة في النمو الاقتصادي،الأمن الغذائي وتقليص البطالة.إن الدورة السنوية للوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية (الملاوي، مارس 2008) قد أعادت التأكيد في توصيتها L-11 المعنونة ب "تحقيق الأمن الغذائي بأفريقيا في خمس سنوات"، الالتزام بتدعيم الاستثمار في الفلاحة كما يؤكده البرنامج المفصل لتنمية الفلاحة بأفريقيا الذي تم تبنيه خلال مؤتمر رؤساء الدول (مابوتو 2003) حسب تقرير 2010 حول الانجازات في أفريقيا المعد من طرف التكئل من اجل التقدم في أفريقيا، لم تحقق إلا ثمانية دول مأتم الاتفاق عليه في ما بوتو والمتجلي في تخصيص 10% من الميزانية الوطنية للفلاحة- مقابل د اقل من %4 بالنسبة للدول الأخرى.

في تقريره لسنة 2009 حول الاستثمار في العالم،أفاد مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية الاهتمام المتزايد للاستثمار الخاص (الاستثمار المباشر في الإنتاج الفلاحي أو من خلال الفلاحة التعاقدية) بالميدان الفلاحي للدول النامية.الاستثمارات تهم خاصة الإنتاج الفلاحي للزراعات التجارية والفلاحية الغذائية.

خلال الدورة الخامسة عشرة المنعقدة بمراكش في أكتوبر 2009،أكدت اللجنة الوزارية المغاربية المكلفة بالأمن الغذائي باتحاد المغرب العربي، أهمية تقوية الاستثمار العمومي والخصوصي في مجال تنمية القطاع الفلاحي.واليوم،فقد أصبح من الضروري إيجاد حلول لانعدام الأمن الغذائي حيث أصبح تحديا لكل الفاعلين (عموميين،خصوصيين وفلاحين صغار) وعلى مختلف الأصعدة (محليا وطنيا وجهويا ودوليا).

في هذه الظروف الجديدة ،ومن أجل استغلال أمثل لمؤهلات القطاع ومن أجل تطوير مساهمته في النمو الاقتصادي العالمي ومحاربة الفقر مع مواجهة مختلف التحجيات (التغيير المناخي،الأزمة المالية)،بدأت جل الدول في مراجعة عميقة لسياستها الفلاحية مؤكدة على تشجيع الاستثمار الخاص ودعم الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة . وهكذا أصبحت الدولة تسترجع دورها كمخطط ومنظم ومصاحب وهناك مجموعة من الإصلاحات في طور الانجاز : فتح عقارات الدولة للتدبير الخاص،إنشاء صناديق الضمان،تحسين مناخ الأعمال مع تسهيل الولوج إلى القروض البنكية (Doing Business 2010) وكذلك إقامة شراكات بين الدولة والقطاع الخاص ولكن، وكما هو الحال بالنسبة لأفريقيا، فان منطقة شمال أفريقيا قد عرفت كذلك انخفاضا مهما في الاستثمارات العمومية (بما فيها الدعم العمومي للتنمية) والاستثمارات الخاصة (الوطنية والخارجية) في هذا الميدان خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008. جل الدول لم تخصص إلا %4 من الميزانية الوطنية.

لم يكن للأبناك التجارية والمؤسسات المالية إلا دورهامشي في ميدان التمويل الفلاحي نظرا لنقص معرفتهم بالميدان،لغياب آليات التامين وانعدام ملائمة القروض الممنوحة (غالبا قصيرة الأمد) وكذلك لضعف مردودية القطاع نظرا للوضعية التي سادت خلال الأزمة الغذائية والأزمة المالية مما اظهر محدودية سياسة التمويل الخصوصي للفلاحة.

التحديات الناتجة عن هذه الظرفية ستكون موضوع اجتماع الخبراء، الذي سيكون مطالبا بإصدار توصيات للدول الأعضاء وللمجموعات الاقتصادية الجهوية حول سبل رفع تحديات من هذا النوع وكذلك جعل من تمويل الفلاحة أولوية للتنمية بأفريقيا الشمالية.

**الطاقــة**

**الطاقات الجديدة والمتجددة**

تتميز منطقة شمال أفريقيا بتعايش بين دول تنتج البترول والغاز ودول مستوردة للطاقة.ونظرا لارتفاع الغير متحكم فيه لاثمنة هذه المواد الأولية، فان الدول المستوردة قد تستفيذ من الطاقات الجديدة والمتجددة. مما يعني الاستجابة لطلب طاقي آخذ في الارتفاع وتقليص اعتماد الدول على استراد الطاقة الاحفورية وكذلك استباق النقص المنتظر في احتياطات البترول والغاز.

كما أن،للطاقات المتجددة إمكانات هائلة بالمنطقة، سواء الشمسية أو الهوائية، إذ أن استغلال هذه الامكانات ستتيح تطور مسالك جديدة للشغل.كما إن كل الدول في حاجة إلى رفع رهانا حماية البيئة.وفي هذا الإطار، فإن الجهود التي تهدف إلى وضع سياسات طاقية عليها أن تساهم في تخفيض ظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن التسربات الغازية المنبعثة من الطاقة الاحفورية.

هذه السياسات الوطنية المتجلية في القوانين والنظم والقواعد قد تساهم كذلك في إعداد الدول لمواجهة قلة وانعدام الموارد البترولية على المدى المتوسط والبعيد.

إلا أنه توجد هناك اختلافات بين الدول فيما يخص الطاقات المتجددة المتاحة. لكل بلد، إمكانات استعمال هذه الطاقات يجب أن يكون محددا طبقا لمواصفات مالية،اقتصادية،اجتماعية وبيئية.

يشكل التمويل،في هذا الإطار، الهاجس الأساسي نظرا للتكلفة العالية للاستثمار الأولي خاصة بالنسبة للطاقة الشمسية.هناك مجموعة من القضايا مرتبطة بهذا الجانب،كاستعادة التكلفة،مستوى المنح المرصودة، والانخراط المحتمل للقطاع الخاص الذي يستوجب وضع إطار تنظيمي وتشجيعي ملائم له.

قامت مجموعة من دول شمال أفريقيا بتجارب في هذا المضمار ووضعت آليات لتمويلات خلاقة من أجل الاستجابة لمتطلبات الكهربة القروية وكذلك لحاجيات ساكنة المدن بفضل اللجوء إلى الطاقات المتجددة.والنتيجة هي أن هذه الدول اكتسبت خبرة في ميدان استغلال الطاقة الشمسية والهوائية.

هذه التجارب أظهرت بأن استعمال الطاقات المتجددة صار ممكنا تقنيا وماليا. الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص قد ساهمت في انجاز عدد كبير من المشاريع بأشكال مختلفة مثل عقود التسيير، التفويت،والخوصصة،إلخ.

الاجتماع سيأخد بعين الاعتبار التحديات المشارة إليه أعلاه، كما أنه سيقوم بتقديم توصيات من أجل تمويل أفضل لهذا القطاع الجديد.

**المرفق الثالث**

**تمويل الفلاحة**

**تنشيط الاستثمار الخاص في الميدان الفلاحي:**

**الصعوبات، الفرص والأجوبة الاستراتيجية**

**ورقة تقديمية**

**الأحداث البارزة والاتجاهات**

اعتراف متجدد بأهمية مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة: حسب منظمة التغذية والزراعة، كل دولار مستثمر في تنمية الفلاحة له وقع أكبر أربع مرات من دولار مستثمر في قطاع آخر.

**في اتجاه تجديد الاستثمارات في الفلاحة**

- ارتفاع طفيف للمساعدة العمومية للتنمية لصالح القطاع الفلاحي نتيجة للازمة: تقدر ب 16 -19% خلال الثمانينات، وقد انتقلت المساعدة العمومية للتنمية من 8% ( 1994-2004) إلى أقل من %4 سنة 2006 قبل أن ترتفع إلى 4.3% سنة 2008 ( أفريقيا).

- الاهتمام المتنامي للاستثمارات الخارجية المباشرة وللقطاع الخاص الوطني بالقطاع.

- ثمانية دول إفريقية فقط حققت هدف مابوتو المتمثل في تخصيص %10 من الميزانية الوطنية للفلاحة ضد أقل من %4 بالنسبة للبلدان الأخرى (تقرير 2010 الخاص بالتقدم المحقق في أفريقيا والمنجز من طرف الفريق المختص بالتقدم في أفريقيا) ومع ذلك فقد تمت ملاحظة أن هناك مجهوذات فيما يخص التمويل العمومي.

تقويم السياسات الفلاحية مع توجه كبير نحو الأمن الغذائي المحلي والجهوي، وذلك بتنشيط الإنتاج الداخلي والتبادل الجهوي.

الأخذ بعين الاعتبار التغييرات المناخية في السياسات الفلاحية.

الحاجة إلى مقاربة مندمجة جهوية: وضع إستراتيجية مغاربية للأمن الغذائي ( 2030).

تقوية التعاون: الجامعة العربية- اتحاد المغرب العربي (الاتفاقية الفلاحية المشتركة-2009 وبرنامج العمل 2010).

### *أ-* الظرفية العامة والتفسير

إن الأزمة الغذائية العالمية لسنتي2007/2008 والتأثيرات المنتظرة للتغيرات المناخية قد أثارت نقاشا حول الدور المحوري للفلاحة في النمو الاقتصادي والأمن الغذائي وتقليص البطالة حسب تنبؤات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التغذية والزراعة (2009)، فإن المخزونات الغذائية العالمية ستبقى متواضعة على الأمد المتوسط، كما أن الأسواق ستتأثر كما أن مخاطر المضاربات على الأثمان ستكون حاضرة.

في هذا الإطار، سنكون أمام تقوية تدريجية للالتزامات السياسية والمالية لصالح القطاع، وذلك على كل المستويات: العالمي، الجهوي والوطني. لقد تعددت اللقاءات الاستراتيجية تحت إشراف الدول الثماني الكبار، الدول العشرين الكبار، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التعاون والاتحاد الأفريقي اتحاد المغرب العربي، الهدف من ذلك (أ) بلوغ فهم موحد للتحديات وكذلك للفرص الجديدة (ب) صياغة جديدة لسياسات مواتية (أخذ بعين الاعتبار بطريقة مثلى إشكالية الأمن الغذائي وخاصة الرهانات المناخية والمالية و (ج) تقوية التنمية.

إن قمة الدول الثمانية الذي انعقدت بأكيلا حول الأمن الغذائي العالمي ( يوليوز 2009) قد خرجت بقناعة مفادها ضرورة وضع مقاربة متفق عليها. وقد التزمت هذه الدول بتوفير 20 مليار دولار أمريكي موزعة على 3 سنوات ومخصصة لتقوية الإنتاج والأمن الغذائي.

إن المؤتمر العالمي حول الأمن الغذائي ( روما، تشرين الثاني/نوفمبر 2009) قد أكد على ضرورة إعادة الاستثمار بطريقة إستراتيجية إلى الميدانين الفلاحي والقروي، وكذلك محاربة الآثار السلبية لتغيرات المناخية على القطاع الفلاحي، وذلك من أجل التقليص من المجاعة وسوء التغذية في العالم، أكد المؤتمر على الأولوية التي يجب إعطاؤها لتقوية الاستثمارات في القطاع ولتطوير التنسيق والحكامة العالمية.

على المستوى الأفريقي ، فإن الدورة السنوية للوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المنعقدة تحت إشراف الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الملاوي- آذار/مارس 2010)، قد أعادت التأكيد- في توصيتها 11- تحت عنوان: " تحقيق الأمن الغذائي في خمس سنوات " بالالتزام بتقوية الاستثمار في الفلاحة كما توقعه البرنامج المفصل من أجل تنمية الفلاحة بأفريقيا المصادق عليه خلال قمة رؤساء الدول (مابوتو، 2003) التوصية تطالب كذلك بإعطاء أهمية خاصة للمزارعين الصغار ووضع شروط مشجعة للاستثمار الخاص في الميدان الفلاحي، الفلاحة الصناعية والفلاحة الغذائية.

خلال الدورة الخامسة عشرة المنعقدة بمراكش في شهر تشرين الأول/أكتوبر2009، أكدت اللجنة الوزارية المغاربية المكلفة بالأمن الغذائي لاتحاد المغرب العربي على أهمية تقوية الاستثمار العمومي والخاص في تنمية القطاع الفلاحي، فعلا، زيادة على النقص المستمر في الموارد (الأراضي، المياه)، فإن الفلاحة المغاربية قد عانت من ضعف السياسات الفلاحية والغذائية وخاصة النقص الحاصل في الاستثمارات ليس على مستوى البنيات التحتية القروية فحسب بل كذلك فيما يخص الرأسمال البشري، البحث والتنمية بالإضافة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية هذا النقص في الاستثمار قد جعل من الفلاحة قطاعا ضعيفا إن على مستوى الإنتاج أو المردودية .

إن مخطط العمل المشترك من أجل تنمية الفلاحة والأمن الغذائي الذي تبنته الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي (مصر 2009) يعبر عن إرادة المنطقتين للوقوف صفا واحدا لمواجهة مشاكل الأمن الغذائي، وذلك من خلال تعبئة قوية لمواردها، فالاجتماع الوزاري الأول الأفريقي العربي حول تنمية الفلاحة والأمن الغذائي (مصر-شباط/ فبراير 2010) قد توج بوضع برنامج عمل مشترك يهدف إلى تعاون أعمق.

إن الاتجاه نحو الانخفاض في الاستثمار في القطاع والمسجل خلال الأزمة الغذائية قد بدأ يعرف مسارا معاكسا مع رجوع ملحوظ للممولين الرئيسيين إن جل المحادتاث الثنائية والمتعددة الأطراف قد بدأت في مراجعة أجندتها، وقامت بإطلاق مشاريع جديدة ووضع آليات جديدة للتمويل.

إن الاستثمار الخارجي المباشر في الفلاحة، قد عرف كذلك ارتفاعا طفيفا رغم أن الحجم العام لازال محدودا وضعيفا بالمقارنة مع قطاعات أخرى في تقريره لسنة 2009 حول الاستثمار في العالم، أشار مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية إلى الاهتمام المتزايد للاستثمار الخاص (الاستثمار المباشر في الإنتاج الفلاحي أو من خلال الفلاحة التعاقدية) بالقطاع الفلاحي في الدول النامية. إن الاستثمارات تهم بصفة خاصة الإنتاج الفلاحي للزراعات التجارية والفلاحة الغذائية هذا الارتفاع في الاستثمار الخارجي المباشر في بعض الدول يفسر بالإجراءات المتخذة من أجل توفير الأراضي الفلاحية (يكون بصفة عامة على شكل عقود كراء طويلة الأمد)، وكذلك من خلال الإصلاحات التي تهم مناخ الاستثمار (الضرائب، التجارة الخارجية، القطاع المالي) والبنية الاقتصادية، إن هذا الارتفاع ناتج على ما يظهر من الأزمة الغذائية نفسها (الرأسمال المضارب).

إن ضرورة إيجاد حلول للازمة الغذائية قد أصبح اليوم تحديا أمام كل الفاعلين (عموميين، خواص ومزارعين صغار)، وذلك على كل المستويات المحلي الوطني، الجهوي والدولي). وهكذا فزيادة على الالتزامات السياسية نلاحظ تغييرا على مستوى البيئة المؤسساتية والتنظيمية والمالية للقطاع الفلاحي، الذي أصبح يضع قضية الأمن الغذائي الوطني والجهوي في صلب الاستراتيجيات الفلاحية والتنموية في هذا المناخ الجديد.

ومن أجل مردودية قصوى للمؤهلات القطاع، ومن أجل تطوير مساهمته في التنمية الاقتصادية الشاملة وفي محاربة الفقر مع الأخذ بعين الاعتبار مواجهة الرهانات الجديدة (التغير المناخي، الأزمة المالية)، فإن جل دول منطقة شمال أفريقيا قد بدؤوا في مراجعة عميقة لسياساتهم الفلاحية مؤكدين على تشجيع الاستثمار الخاص ودعم الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة. وهكذا فإن الدول سيتراجع دورها كمخطط ومنظم ومصاحب إن مجموعة من الإصلاحات في قيد الانجاز انفتاح عقار الدولة على التدبير الخاص، خلق صناديق الاستثمار، إنشاء صناديق الضمان تطوير مناخ الأعمال ومن بينها تسهيل الولوج إلى القروض البنكية ( أنظر 2010 Doing Business ) وكذلك إقامة شراكات دولة- قطاع خاص.

### *ب- الدورة : تنشيط الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي بالمغرب العربي.*

مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام بالدول المغاربية ( ب 10 إلى 20% ) وفي التشغيل ( 40 إلى 50%) وفي الأمن الغذائي تجعل منها قطاعا استراتيجيا قادرا على تنشيط النمو الاقتصادي الشامل بالمنطقة رغم ذلك، فإن حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام آخذة في التقلص لتصل إلى معدل 13.5% في الفترة الممتدة بين 2003/2007 ( 2009. DE SA) كما أن القطاع لازال يسجل عجزا بنيويا ومرتبط باستيراد المواد الأساسية.

إن التقليص من التبعية وخلق اقتصاد فلاحي مستدام سيحتم القيام بمجهودات مشتركة من طرف الفاعلين العموميين والخواص من أجل النهوض بالاستثمار في هذا القطاع. وهذا يحتم خلق مناخ تشجيعي للاستغلاليات العائلية (الذين يوفرون 80% من الإنتاج) ولصالح الفاعلين الاقتصاديين (التحويل، والتسويق) الذين عليهم أن يجدوا في القطاع الفلاحي فرص جديدة ودائمة للمردودية يقع خلق هذا المناخ على عاتق الدول بالدرجة الأولى التي يمكن لها أن تتدخل عن طريق إجراءات على مستوى السياسة الاقتصادية والقطاعية وكذلك من خلال الاستثمارات العمومية، فعالية التمويلات العمومية ومردودية الاستثمارات الخاصة عنصران مرتبطان. إن الرهان الذي يجب رفعه هو إنشاء شراكات تسمح بخلق هذه الطاقة التفاعلية. إن المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية (مونتري) والقمة العالمية حول التنمية المستدامة (جوهانسبرغ) قد سبق أن أكدا على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

بعد أن قررت الدول عدم التدخل في الميدان الاقتصادي (1980) فإن النفقات العمومية الخاصة بالقطاع الفلاحي قد تقلصت كثيرا خلال العشريات الثلاث الأخيرة ولم تعد تمثل إلا 4% من الدخل الداخلي الخام. فرغم زخم التحرير والأهمية التي أصبحت للقطاع الخاص، فإن هذا الأخير لم ينخرط بعد بطريقة ملفتة في القطاع الفلاحي. فالاستثمارات الخاصة وباستثناء اهتمامها بالمسالك الخاصة بالفلاحة الصناعية التعاقدية الموجهة للتصدير (فواكه، خضر، أعشاب طبية، قطن، زيت الزيتون) وبعض المسالك الاستيراد التعويضي (سكر، طماطم، زيوت) فقد ظلت جد محدودة، أما انسحاب الدولة فلم يكن متحكما فيه بما فيه الكفاية. كما أن الإجراءات المصاحبة الضرورية لخلق مناخ ذو جاذبية ومنافس والذي يستجيب لقواعد الشفافية والمنافسة الصحية وللأمن القانوني لم تتم تتبعها. إن تأطير الدولة كان غائبا (البحث، الاستشارة، التكوين، الولوج إلى القروض، السياسة العقارية، السياسة التجارية، الوصول إلى عوامل الإنتاج) زيادة على أن الاستثمار العمومي في البنى التحتية القروية قد ظل محدود مما أثر سلبا على مردودية القطاع، إلا الاستغلاليات الصغيرة لم يكن لها إلا ولوج محدود للقرض القانوني، وقد أثقلت بالديون.

أما الأبناك التجارية فلم تلعب إلا دورا هامشيا فيما يخص التمويل الفلاحي، نظرا لضعف مستوى مردودية القطاع والمستوى المرتفع للمخاطر التي يواجهها (تقلبات مناخية، كوارث طبيعية، تدبدب الأثمان) هذه الوضعية مرتبطة بالمعرفة الغير كافية للقطاع من طرف الأبناك، وبغياب آليات التأمين وبعدم ملائمة القروض الممنوحة (في غالب الأحيان قروض قصيرة الأمد ).

إن انخفاض مستوى الاستثمارات الخاصة ( الوطنية والاستثمار الخارجي المباشر) يعكس ضعف الجاذبية، وكذلك المخاطر التي تحول دون تطور القطاع، خاصة ضعف البنى التحتية، مناخ اقتصادي وقانوني غير مشجع، زيادة على الحواجز التجارية.

إن الوضعية التي رافقت الأزمة الغذائية والأزمة المالية قد أكدت محدودية السياسة .أما اليوم فهناك طموحات جديدة بدأت تظهر مع الأولوية الاستراتيجية القصوى التي صارت تمنح للقطاع من أجل تنمية بشكل أمثل لعامل المردودية والابتكار وتقوية القيمة المضافة، كل ذلك من أجل بلوغ الأمن الغذائي ومحاربة الفقر، فأمام الرهانات الحالية من الضروري وضع استراتيجيات جديدة ونماذج جديدة من أجل ملامسة قضايا معقدة كتوجيه وفعالية النفقات العمومية، خلق آليات مالية ملائمة القرض، صناديق الضمان، التأمين) وكذلك آليات مبتكرة شراكة عمومية خاصة التي من الممكن أن تسمح بتقاسم المخاطر وبتطوير المردودية للقطاع (الابتكار التكنولوجي، تطوير البنى التحتية القروية، الولوج إلى تسهيلات الأسواق).

إن النهوض بفلاحة عصرية ومنافسة ودائمة التي تستجيب لأهداف النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر مر إذا من خلال ترسيخ دور الدولة في التمويل، تطوير مناخ الأعمال والشراكة، بصفة أوضح تتطلب:

* الإقلاع بالاستثمارات العمومية في البنى التحتية القروية (السقي، والتدبير المندمج للموارد المائية، النقل، الكهربة...) ، النهوض بالقدرات المرتبطة بالتجارة وبالبحث والتنمية،
* تطوير قرض فلاحي دائم لصالح الضيعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة؟.
* تمويل التكيف والملائمة.
* إرساء مناخ تحفيزي لصالح الاستغلاليات العائلية وللمنتجين الخواص الكبار ولأصحاب الصناعات الغذائية الذين لا تحفزهم إلا فرص المردودية والأمن ( تقوية الحقوق القانونية الخاصة بالأراضي وخلق نظم التأمين...).
* النهوض بالشراكة العمومية – الخاصة .

وفي هذا الإطار تبنت عدة بلدان مجموعة من الإصلاحات والتدابير الجديدة تهدف إلى تطوير المردودية والنمو في هذا القطاع وخلق الشروط الملائمة للاستثمار الخاص لقد تمت بعض التغييرات على السياسات المتبعة كما أن الميزانية الوطنية المخصصة للفلاحة في نمو وأشكال مختلفة من الشراكات بدأت تتطور زيادة على بعض الإجراءات التحفيزية، لقد تم التأكيد على ضرورة إعادة هيكلة العقار ( تطوير التفويتات الفلاحية)، تهيئة أقطاب فلاحية، الولوج للتمويل وتطوير فرص الاستثمار من أجل جلب المستثمرين.

***الإجراءات الجديدة الرئيسية للسياسات الفلاحية المعتمدة***

في **الجزائر**، قانون التوجيه الفلاحي الجديد الذي تم تبنيه سنة 2008 يستهدف نموا سنويا متوسطا يقدر ب 8% في الميدان الفلاحي إلى حدود 2013، ويركز على التمويل والتأمين الفلاحي. وهكذا فقد أدى قانون الارشاد إلى خلق فرض بمعدل تفضيلي مدته سنة واحدة والى إقامة نظام التفويت من أجل تنمية الأراضي الفلاحية للقطاع الخاص للدولة. وفي هذا الصدد، فإن مشروع قانون هو الآن في طور التبني من أجل تحديد شروط استغلال الأراضي الفلاحية للقطاع الخاص للدولة تحت النظام الحصري للتفويت (40 سنة قابلة للتجديد) مما سيعطي الإمكانية للولوج إلى القروض البنكية والحصول على شراكات مع مستثمرين وطنيين بصفة استثنائية الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية ، قد طور مجموعة من المنتوجات التأمينية لصالح القطاع الفلاحي وفي خلق تأمين الجفاف (2011) موجه للزراعات الاستراتيجية كالحبوب، وتعتمد سياسة التجديد الفلاحي والقروي على عقود المردودية يتم عقدها مع الولايات التي تربط إعانات الفلاحين (قرض بدون فوائد) الإعفاءات الضريبية بالنتائج التي تم تحقيقها، هذه السياسة تركز أيضا على الشراكة العمومية الخاصة الوطنية، كما أن خريطة للفلاحة هي الآن في طور الانجاز.

تمثل الاستثمارات الفلاحية **بمصر** 9.5% من الاستثمارات سنة 2004. وقد شكل الاستثمار الخاص 53% من الاستثمار الشامل للقطاع سنة 2004 و 65% سنة 2008 (البنك الأفريقي للتنمية –القطاع الخاص- لمحة عن البلد 2009. لقد تم إنجاز إصلاحات كبرى همت مناح الاستثمارات تم ترتبيها في المرتبة العاشرة من بين الدول التي قامت بإصلاحات، Doing Business 2010).

وقد شملت هذه الإصلاحات القطاع الضريبي، القطاع المالي، التجارة الخارجية، وكذلك تنمية مناطق خاصة بالاستثمار كما أن قانون خاص بالشراكة العمومية-الخاصة في طور الاعتماد، وسيتم البدء بشراكة عمومية خاصة من أجل إنشاء معمل لمعالجة المياه العادمة.

إن **ليبيا**، وفي إطار سياستها الخاصة بالاكتفاء الذاتي الغذائي قد أولت أهمية لبناء بنى تحتية للتحكم في المياه، ولتهيئة الأراضي الفلاحية، واليوم ولمواجهة محدودية الأراضي الفلاحية والموارد المائية، وكذلك لتأمين إنتاجها الغذائي (خاصة الحبوب)، فإن البلد يتجه إلى نشر إنتاجها الفلاحي في الخارج عن طريق انجاز استثمارات بأفريقيا (السودان ومالي كمثال) ويتوفر البلد على قانون يشجع الاستثمار الوطني والخارجي.

لقد تم تبني مجموعة من الإجراءات الجديدة وتم القيام ببعض التقويمات للسياسات الفلاحية المعتمدة في **المغرب**، وفي إطار مخطط المغرب الأخضر تم التأكيد على الشراكة العمومية الخاصة من أجل استثمار الأراضي الفلاحية التابعة للدولة (تفويتات)، على القرض لصغار الفلاحين ( لقد طور القرض الفلاحي مسلك جديدا موجها استثناءا للفلاحين الذين لا تتوفر فيهم شروط التمويل البنكي الكلاسيكي)، على الزيادة في الإعانات الفلاحية (التهيئة الهيدروفلاحية) وحدات الاستغلال، حيازة الأدوات والآلات الفلاحية) وعلى الشراكة مع الأبناك التجارية من أجل الرفع من تمويل المشاريع المعتمدة في مخطط المغرب الأخضر. لقد اختار المغرب تفويت 116 ضيعة فلاحية عن طريق القرض بالكراء (14 إلى 40 سنة) إلى مستثمرين خواص من خلال طلبات عروض دولية ومفاوضات مباشرة فيما يخص الميادين المختصة. لقد أنشأ المغرب سنة 2009 الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، ومن أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة، قامت الدولة بمنح في إطار صندوق التنمية الفلاحية إعانات وحوافز ويخضع صندوق التنمية الفلاحية حاليا إلى مراجعة من أجل الرفع من مستوى الإعانات شمل استهداف ميادين تدخل الصندوق. وقد تمت إقامة شراكة مع مجموعة صندوق الإيداع والتدبير من أجل خلق قطبين فلاحين (مكناس وبركان). مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط قامت من جهتها بإطلاق صندوق استثمار فلاحي صندوق الابتكار في الفلاحة لفائدة المؤسسات الفلاحية.

**في تونس**، ركزت الاستراتيجية الفلاحية على الزراعات الكبرى خاصة زراعة الحبوب والفلاحة البيولوجية ( المرتبة الثانية في أفريقيا). وقد شكلت الاستثمارات الفلاحية 10% من الاستثمارات الاقتصادية سنة 2009، وقد ساهم القطاع الخاص في حدود 50% من الاستثمارات الفلاحية بفضل الامتيازات الخصوصية التي يمنحها القانون الموحد للاستثمارات للقطاع الفلاحي ذو الأولوية ( تحفيزات ضريبية ومالية قروض عقارية للمستغلين الشباب)، فقد عرفت الاستثمارات الخاصة الوطنية نموا قدر ب 12.5% سنة 2009 بالمقارنة مع سنة 2008 (المصدر: وكالة تنمية الاستثمارات الفلاحية) عناية خاصة تم إيلاؤها لمواكبة المقاولون الشباب. أما الاستثمار الأجنبي الخاص في الفلاحة يقام في إطار تشارك من خلال خلق شركات ذات مساهمات خارجية( قد تصل إلى 65% من الرأسمال). ويبقى الاستثمار الخاص ممول في جانب كبير من طرف التمويل الذاتي 6% القروض البنكية تمثل أقل من 20% والباقي يمول على شكل إعانات من الدولة، رغم ذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك تطور ملموس فيما يخص مساهمة الابناك هذه الأخيرة قد مولت 17% من الاستثمارات الخاصة الفلاحية سنة 2009 ضد 13.50% سنة 2008، لقد تم تبني قانون خاص بنظام التفويتات سنة 2008 عرفت الشركات العمومية الخاصة تطورا في الميدان الفلاحي بالإضافة لمشاريع تحلية مياه البحر.

**ج- الأهداف والقضايا الأساسية للمناقشة**

تهدف هذه الدورة الخاصة بتمويل الفلاحة إلى تعميق النقاش حول الإصلاحات الجارية ببلدان المنطقة ولتقاسم التجارب والسلوكات الجيدة وإيجاد سبل جديدة للتفكير أو توجيهات لتقوية السياسات الفلاحية والاستراتيجيات الاستثمارية الجارية والهادفة لتقوية دور الدولة والرفع من مساهمة القطاع الخاص في التمويل الفلاحي عقار مؤمن، تمويل بنكي، مناخ الأعمال، الشراكة ) الأهداف الخاصة تهدف إلى :

* إظهار خصوصيات التمويل في الميدان الفلاحي وأهم الاكراهات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في التمويل الفلاحي؛
* تقاسم التجارب الحالية في ميدان الشراكات الاستراتيجية بين الفاعلين في القطاع وخاصة تجارب الشراكات العمومية الخاصة؛
* إيجاد توجيهات من أجل تطوير تمويل القطاع الفلاحي.

الهدف الأساسي هو إيجاد عناصر حلول للإشكاليات وللقضايا المحورية التالية:

* **قضايا للمناقشة**
* كيفية تمويل البنى التحتية القروية والبحث التنمية الرفع وإعادة توجيه النفقات العمومية، صناديق الاستثمار دور الشراكات العمومية – الخاصة، الشراكة مع الابناك، تطوير المبادرة الخاصة؛
* ما هي الإجراءات الواجب تطويرها من أجل تسهيل ولوج دائم للمزارعين الصغار والمنتخبين الكبار للقروض: معدلات فوائد تفضيلية، آليات الضمان؛
* كيفة استجابة الابناك للرغبات الخصوصية للميدان وما هي الحواجز التي تعيق الانطلاقة القوية للاستثمار الخاص؟؛
* تحليل الآليات الابتكارية للتمويل التي أنشأتها الابناك: تقاسم المخاطر، اتفاقيات تدبير الضمانات؛
* نظم التأمين الفلاحي: التجربة والآفاق؛
* أي دور لتجمعات الفلاحية؟؛
* الشركات العمومية –الخاصة: شروط إطار والميدان التي يجب تطويرها؟.

لهذا فقد تم تنظيم النقاشات على هذا الشكل:

**الدورة 1 : ( ساعتان) التدخل العمومي : التمويل ومناخ الأعمال**

***الإطـــار***: دور الدولة أساسي في الرفع من الاستثمارات العمومية والخاصة، فعلا ، إن الاستثمار الفلاحي الخاص مرتبط بمردودية القطاع وبتوفير الأمن للاستثمار اللذان تواجههما مجموعة من الاكراهات: صعوبات الولوج إلى الملكية العقارية الولوج المحدود للتمويل الطويل الأمد والنقص الحاد في البنى التحتية، إن المقاولات الصغرى والمتوسطة الفلاحية، وبصفة خاصة، تواجه صعوبات للولوج إلى قروض بفعل الضمانات الغير كافية، تعاني من ولوج محدود لعقار مؤمن، ومن معدلات فائدة مرتفعة، ومن قروض لا تستجيب لمتطلبات الفلاحين ( غالبا ديون قصيرة الأمد) ومن غياب تنظيم وعلاقات بين الفاعلين في نفس المسلك. وتعود للدولة مسؤولية رفع هذه الحواجز وخلق مناخ ملائم يمكن من تطور المبادرة الخاصة.

بتحليل المبادرات الحالية (الاستراتيجيات والإجراءات) من أجل الرفع من تمويل القطاع وتشجيع الاستثمارات الحالية سنقوم بدراسة الى أي حد السياسيات العمومية الحالية تستجيب لانشغالات محددة وما مدى محدوديتها، خاصة سيتم تحديد أي أشكال التحفيزات والتنظيم والاستثمارات العمومية الضرورية من أجل تنمية وبصفة تامة المؤهلات الفلاحية الموجودة وتسريع وثيرة الأمن الغذائي. فعالية المقاربات الاستراتيجية المعتمدة (مثلا : المقاربة المندمجة التي تربط أهداف الأمن الغذائي /التنمية القروية/أعداد التراب).كما ستتم دراسة مخططات التمويل الحالية. وسيتم أيضا دراسة فعالية الآليات الحالية لدعم القروض( مثلا: شروط تفضيلية لمعدلات الفائدة). ولدعم القطاع البنكي ( مثلا : صناديق الضمان، صناديق التأمين).

**الدورة 2** : ( ساعتان) كيفية تطوير التمويل البنكي للقطاع: الفرص، الاكراهات وتدبير المخاطر المرتبطة بالفلاحة.

**الإطار** : إن القطاع الفلاحي ميدان المخاطرة بامتياز نظرا لخصوصياته (التقلبات المناخية، تدبدب الأثمان، الاكراهات التجارية، ضعف مستوى المنافسة، انعدام الأمن العقاري) ويحتم أدوات وآليات تمويلية خاصة تتلاءم مع تعدد وخصوصيات مطالب الفاعلين وكذلك شروط تتيح المردودية : قروض متوسطة وطويلة الأمد ملائمة إنشاء صناديق الضمان تراعي خصوصيات القطاع، الرفع من تغطية المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية (التأمينات).

هذه الدورة تهدف إلى الاستماع لوجهات النظر الفاعلين الماليين حول الفرص الممنوحة من طرف القطاع الفلاحي والفلاحي الغذائي، وكذلك حول الإشكاليات والاكراهات المرتبطة بهما، كما سيقومون بالتعريف بالبرامج والأدوات والمبادرات المعتمدة وذلك من أجل تنمية هذه الفرص الجديدة، قد تهم هذه المبادرات الشراكات مع الدولة، المنتوجات المالية المعتمدة وخطوط القرض الخصوصية.

**الدورة 3** : دور الشركات العمومية، الخاصة في ميدان تمويل الفلاحة: التحديات والفرص

إن السياسات الفلاحية السابقة سواء كانت حمائية أو لبرالية قد أثبتت محدودية طاقات الدولة في الاستجابة لوحدها لعدة تحديات المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وخاصة النقص الخاص في البنى التحتية.

إن الدروس المستخلصة قد أظهرت كذلك بأن الانخراط القوي للقطاع الخاص مرتبط بحد أدنى من الدعم العمومي ( مثلا: تونس ومصر التي يمثل فيها الاستثمار الخاص الفلاحي بنسبة كبيرة في الاستثمار الشامل في القطاع، إن الرفع من حجم التمويلات المتاحة للفلاحة يمر حتما من خلال إعادة تنظيم الأدوار وإعادة النظر في مسؤوليات الدولة والقطاع الخاص، وذلك في إطار تعاقدي وتشاركي " رابح – رابح " والذي يراهن من جهة على قدرة القطاع الخاص على الاستثمار وعلى الابتكار وعلى قدرة الدولة في القطاع على مجموعة من الاكراهات التي تصيب بالاختناق كل سلسلة المسالك من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، تشكل الشراكات العمومية-الخاصة أدوات تنمية ستتيح: 1- الاستجابة للمتطلبات الأساسية للاستثمارات في ميادين تقوية البنى التحتية القروية ( الإنتاج، النقل، التخزين) البحث و التنمية ، التكوين ونقل التكنولوجيا (2) تسهيل الولوج إلى الخدمات المالية. تشجيع الشركات العمومية – الخاصة كذلك على استهداف أمثل وبالتالي إلى تشجيع مردودية قصوى للاستثمار الفلاحي الخاص، وذلك في تناسق مع السياسات التنموية والمتطلبات ذات الأولوية للقطاع، رغم ذلك فإن تطور ونجاح الشراكات العمومية، الخاصة رهين بمجموعة من الترتيبات والمتطلبات.

تهدف الدورة إلى تقاسم تجارب الشركات العمومية –الخاصة بالمنطقة، وكذلك بأفريقيا من أجل استخلاص العبر والتعرف بطريقة مثلى على الآفاق المرتبطة بها.

**ح- النتائج المنتظرة والمنتوجات**

* + **النتائج**

على النقاشات أن تساهم في :

* معرفة أفضل للدروس المستخلصة وللسلوكيات الجيدة المرتبطة بالإجراءات المتخذة من طرف الدول من أجل تنشيط الاستثمار في القطاع الفلاحي وانعكاساتها على التمويل الخاص الوطني والخارجي؛
* تطوير معرفة الفرص والاكراهات التي يواجهها القطاع البنكي في ميدان تمويل القطاع الفلاحي؛
* زيادة الوعي حول دور وآفاق الشراكة العمومية-الخاصة في تمويل الزراعة؛
* تبني توصيات موجهة للدول ( خارطة طريق) من أجل الرفع من الاستثمار الخاص في تمويل القطاع.
  + **المنتوجات**

مجموعة من المنتوجات سيتم إعدادها في نهاية أشغال الورشة:

* تقرير الدورة.
* ورقة تحليلية حول تمويل الفلاحة (مدخل إلى مؤتمر وزراء الفلاحة، الجزائر- تشرين الثاني/نوفمبر 2010).

**د- المشاركون**

* المؤسسات الوطنية المكلفة بالتنمية الفلاحية؛
* الابناك التجارية ومؤسسات القرض الفلاحي؛
* المؤسسات المالية؛
* القرض الفلاحي؛
* القطاع الخاص: صندوق الإيداع والتدبير بالمغرب؛
* الاتحاد المغربي للفلاحين؛
* شركاء التنمية؛

**المرفق الرابع**

**الطاقات الجديدة والمتجددة**

**ورقة تقديمية**

**1- الإطار**

إن تمويل الطاقات الجديدة والمتجددة يكتسي طابعا خاصا يستمده من خصوصيات القطاع، تلك الخاصة بقطاع الطاقة عموما، وكذلك من خلال تلك الناتجة عن أهمية الطاقات الجديدة والمتجددة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، الدور المنتظر مستقبلا من هذا النوع من قطاع الطاقة، سواء على المستوى المحلي أو الجهوي، وحتى الدولي بالنسبة لمنطقة إفريقيا الشمالية، توفر الموارد ( الشمس، موارد بحرية أو هوائية الخ ...) وكذلك موقعها المجاور للدول الغنية، يتيح إمكانية التوفر على التمويلات الخارجية، وهذا في حد ذاته يشكل مؤهلا إضافيا للتشاور والتعاون بل واندماج دول المنطقة.

1. **أهمية الطاقات المتجددة في التنمية المستدامة**

إن دراسة و تحليل مشاكل تمويل التنمية قد أظهرت أنه إذا كانت كل اقتصاديات إفريقيا الشمالية في حاجة إلى تمويل فإن طبيعة الحاجيات والحلول لمواجهة هذه التحديات تختلف كثيرا حسب طبيعة كل قطاع، وهذا لا يتعلق فقط بخصوصيات كل قطاع، ولكن بالأهمية التي يمكن أن يكتسيها قطاع ما، سواء كقطاع اقتصادي أو كأولوية تنموية، **أو** كقطاع يتفاعل مع قطاعات أخرى. وهكذا، فإن قطاع الطاقة خاصة الطاقات الجديدة والمتجددة يمكن أن ينظر إليه كقطاع من الممكن أن تكون له مكانة خاصة.

إن قطاع الطاقة في حد ذاته كمكون رئيسي للقطاع الثانوي له بعد صناعي، مما يجعله قطاعا في حاجة إلى استثمارات كبرى، وهذا يتيح المكان لمشاريع ذات حجم معين يحتم بطريقة طبيعية البحث عن حشد الطاقات على المستوى الجهوي من أجل اقتصاد السلم.مما يطرح إشكالية نوعية التمويل الوطني في مواجهة الجهوي. من جانب آخر، فإن قطاع الطاقة (حتى بالنسبة للدول المتقدمة) صار أكثر فأكثر، ومنذ تشكيل وعي شامل للمخاطر المحتملة والمنتظرة قريبا للانحباس الحراري، كقطاع للابتكار في ميدان التنمية المستدامة: إن أهمية أو الضرورة القصوى لتنمية الطاقات المتجددة صار أكثر فأكثر إلحاحا.

إن ميدان الطاقة وفي إطار السياسات الاقتصادية المعتمدة التي تعتبر أن العمل والرأسمال هما العاملان الأساسيان للإنتاج مع العلم أن هذا القطاع يعتبر من طرف مختصين في ميدان التنمية كقطاع إنتاج قائم الذات، يجد نفسه ذائبا في التيار العام للسياسات الصناعية دون الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الخاصة المرتبطة به، مع العلم أن أهمية الطاقة وطابعها الضروري سواء بالنسبة للمؤسسات أو الأسر لم تعد موضع شك. أكثر من ذلك تم ثبوت علاقة ما بين الطاقة والفقر تحث على إعطاء أولوية كبرى للمشاريع الهادفة إلى الرفع من ولوج الأسر للطاقة بصفة عامة وللكهرباء بصفة خاصة من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية. رغم أن نسبة ولوج العائلات للكهرباء ببلدان شمال إفريقيا مرتفعة إلى حد ما (93% ضد 23° فقط بالنسبة لدول جنوب الصحراء) فإن دعم الإجراءات ( دعم مباشر، دعم مركب) التي تتيح الولوج إلى الكهرباء تطرح كذلك مشاكل التمويل الواجب مواجهتها.

إن البعد الثالث لقطاع الطاقات يتجلى في تفاعله الكبير مع القطاعات الأخرى، نظرا لدوره الكبير كعامل رئيسي في الإنتاج بالنسبة للبلدان التي تقوم يوميا بتحديث نفسها. إذن في إطار هذه العلاقة (مخرج، مدخل) التي تربط ما بين الطاقة والإنتاج المؤسسات وبالتالي الطاقة والنمو الاقتصادي، نلاحظ على المستوى الاقتصادي نقصا في العرض الطاقي واختلافات في أثمنتها. إن هذه الصدمات الخارجية يمكن أن تشمل بسرعة الاقتصاد في شموليته وتخلق عدم استقرار لقاعدة الإنتاج، مما سيؤثر على حصول الأسر على الطاقة لعيشهم، مما سيضر بالمجهودات الهادفة إلى بلوغ أهداف الألفية للتنمية.

إن ارتباط الطاقة بالاستجابة لرغبتين : توفر الطاقة من أجل التنمية وضرورة " نظافة" هذه الطاقة تطرح كذلك إشكالية الاستعمال الأمثل للطاقات المتوفرة حاليا. لقد تبث بالفعل بأن نظم الإنتاج الحالية لها انعكاسات خارجية سلبية سواء في مرحلة الإنتاج أو مرحلة النقل، كما أنها تتميز بالإهدار. فحسب البنك الإفريقي للتنمية 11.3% من الكهرباء المتوفرة في إفريقيا تهدر في مرحلة الإنتاج والنقل ضد 9.2% في بقية العالم. فيما يخص الطلب، لوحض بأن العادات الاستهلاكية للأسر لها تأثيرات خارجية سلبية مما ينعكس سلبا على قوة الإنتاج الطاقي للبلدان. مجموعة من الأبحاث أظهرت بأنه يمكن تطوير قوة الإنتاج الطاقي للدول النامية سواء في شمال أو في جنوب إفريقيا وذلك بفعل استعمال تكنولوجيات نظيفة للإنتاج والاستهلاك. ومن هنا يطرح مشكل الولوج إلى تكنولوجيات مقتصدة للطاقة وقضية تمويل هذا الولوج الذي يتعدى البعد الوطني بل حتى الجهوي.

إن تمويل إنتاج هذا الصنف من الطاقة مع احترام الإكراه البيئي الجديد المفروض على جميع الدول يشكل إذن أولوية وسيكون موضوع مناقشة هذه الدورة والمتعلقة بتمويل الطاقات الجديدة والمتجددة وذلك من أجل إصدار توصيات في هذا الشأن.

لقد أكد المؤتمر العالمي حول الطاقة المستدامة على أهمية الطاقات المتجددة من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية، خاصة فيما يتعلق بتقليص الفقر المدقع ومحاربة المجاعة وفيما يخص شروط حياة الساكنة القروية (أهداف الألفية للتنمية 7) وفي هذا الصدد، فإن مكتب اليونسكو بالمغرب قد أنشأ خلية للتفكير في الإشكالية الطاقية بالبلدان المغاربية، وهي مدعومة بمبادرات البرنامج العالمي حول التربية والتكوين في الطاقات المتجددة.

إن هذا البرنامج زيادة على مبادرات أخرى متخذة على المستوى الوطني من طرف بلدان إفريقيا الشمالية، يهدف إلى استثمار المؤهلات الضخمة بالمنطقة في ميدان الطاقات المتجددة وكذلك التنسيق بين السياسات المتبعة في ميدان الطاقة ومؤثرات الجدوى الطاقية.

1. **فرص المنطقة في ميدان الطاقات الجديدة والمتجددة**

إن الدراسات الاستشرافية التي اعتمدت التنمية البشرية المستدامة قد سمحت بإطلاق مبادرات تبادل الخبرات الموضوعاتية حول مؤهلات الطاقات المتجددة المتوفرة، خاصة الطاقتين الهوائية والشمسية، حول فرص الاستثمار في هذا الميدان والتجهيزات والتكنولوجيا المتوفرة وأيضا حول خفض مستوى التبعية للطاقة الهدروكربونية وتقاسم التجارب والسلوكيات الجيدة والتمويلات الوطنية والصناديق المتعددة الأطراف، مع إنشاء صندوق أرو-مغاربي من أجل تمويل الطاقات المتجددة، حيث يجب على هذه الأخيرة أن تعمل في إطار الاستفادة المتبادلة " رابح رابح" ما بين دول الجنوب المتوفرة على مؤهلات كافية من أجل الاستجابة لحاجياتهم الداخلية و كذلك للرغبات التصديرية للدول الصناعية التي " طورت تكنولوجيا تتحكم بصفة تامة في مجموع آليات تطوير وتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة " (مقتطف من خطاب السيدة أمينة بنخضرة وزيرة الطاقة والمعادن والبيئة بالمملكة المغربية، الموجه إلى المؤتمر الدولي المنعقد ببون والخاص بإنشاء الوكالة الدولية للطاقات المتجددة.

إن **الجزائر** تتوفرعلى مؤهلات هامة في ميدان الطاقات المتجددة، حيث مدة التعرض للشمس تقدرب 3500 ساعة سنويا، وتتوفرأيضا على إطار تشريعي لاستثمار الطاقات المتجددة كما تم إطلاق إستراتيجية وطنية من أجل تطوير إمكانيات الإنتاج في ميدان الطاقة الشمسية الحرارية الهوائية والشمسية المنتجة للكهرباء.

طمعا إلى تقليص ضخم لنفقات إنتاج الطاقة الشمسية خلال الخمس أو السبع السنوات القادمة، فإن **مصر** عازمة على أن تصير على المدى المتوسط فاعلا منافسا في سوق الطاقة الشمسية. إن قرب مصر من أسواق الطاقة وصناعة التجهيزات الطاقة الأوربية تشكل إيجابيات إضافية. حسب تقديرات الحكومة فإن ميدان الطاقة المتجددة سيشكل 20% من الإنتاج الشامل للكهرباء مع حلول سنة 2020، منها 12% مستخرجة من الطاقة الهوائية، أي ما يشكل 57% من الإنتاج العام للطاقة الهوائية بإفريقيا الشمالية.

كما وضعت **ليبيا** بدورها إستراتيجية للنهوض بالطاقات المتجددة تشمل الفترة الممتدة من 2010 إلى 2030. وتتركز هذه الإستراتيجية على الطاقة الشمسية التي ستشكل على الأمد القصير موردا بديلا لتغطية حاجيات الاستهلاك. كما تم التأكيد فيها على أهمية تقاسم التجارب والمبادرات الدولية، تقوية الإمكانيات الوطنية في هذا الميدان، تنمية السياسات البديلة للطاقات المهددة بالزوال وذلك من خلال الاستثمار في الطاقات النظيفة والمتجددة. في هذا الإطار، أنشأت ليبيا يوم 2 ماي الماضي مركبها الهوائي الأول بطاقة إجمالية تقدر ب 60 ميكاوات من أجل إنتاج طاقة كهربائية نظيفة قد تصل إلى 230.000 ميكاوات في الساعة سنويا، ويمكن أن تستجيب للحاجيات الكهربائية ل 20.000 أسرة.

تقدر مؤهلات **المغرب** فيما يخص الطاقة الشمسية بمعدل إشعاع يساوي ب 5 كيلوات للساعة وللمتر مكعب يوميا. وتقدر الطاقة الهوائية بأكثر من 6000 ميكاوات. وتتوفر المولدات الكهربائية الصغيرة على أكثر من 200 موقع قابل للاستغلال،و تقدر الطاقة الحيوية الغابوية ب 9 مليون هكتار. لقد تم إعداد مشروع قانون خاص بالنجاعة الطاقية المتجددة، هذا المشروع هو الآن في مرحلته النهائية، ويهدف إلى ضمان تنمية مستدامة فيما يخص الحصول على الطاقة وتقليص نفقات التزود الطاقي ومواجهة التغييرات المناخية وتطوير تكنولوجيا استثمار الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

تتوفر **موريتانيا** على مؤهلات هامة في ميدان الطاقة المتجددة (الشمسية، الهوائية والمائية) والتي يمكن استغلالها بفضل رؤوس الأموال والفائضات البترولية. تحصل موريتانيا منذ سنة 2002 على إضافة بفضل حصتها من سد ماننتالي المنجز من طرف منظمة استثمار نهر السنغال التي تنتمي إليها كل من موريتانيا ومالي والسنغال. ورغم ذلك فإن البلد وخاصة العاصمة نواكشوط تسجل عجزا كبيرا في ميدان الطاقة الكهربائية والمقدر بحوالي 20 ميكاوات.

أما **السودان**، الذي يعتبر حاليا المنتج الخامس للبترول في إفريقيا فقد وضع برنامجا خاصا بالطاقات المتجددة يركز أساسا على الطاقة الشمسية والهيدروكهربائية، حيث يستم الرفع من مساهمتهما في تغطية الحاجيات الداخلية إلى ما بين 20 و 25% . أما الباقي فسيتم الحصول عليه من خلال المحروقات البيولوجية والطاقة الهوائية والشمسية والغاز الطبيعي. وتقدر الاستثمارات في هذا القطاع ب 10 مليار دولار أمريكي.

تقدر الطاقة الحالية لمركب الطاقة الهوائية **بتونس** بحوالي 205 ميكاوات. وقد بدأت الشركة التونسية للكهرباء والغاز في إنجاز مولدات جديدة تتوفر على قوة إجمالية تقدر ب 120 مكاوات بمنطقة بنزرت، وسيتم البدء في تشغيلها في شهر أبريل 2011. طاقة الإنتاج هذه ستضاف إلى طاقة المولد الحراري لسيدي داود برأس بون التي أنشئت سنة 2000. وقد طورت طاقته لتصل إلى 55 ميكاوات، وهكذا فإن هذه الطاقة الهوائية سيتم تدعيمها لتشكل 4.5% من رغبات الاستهلاك. فيما يخص الطاقة الشمسية، فقد تم تركيب 85000 سخانة ماء شمسية سنة 2008، وذلك في إطار برنامج بروسولPROSOL وتتوفر تونس حاليا في هذا الصدد على 6 وحدات إنتاج قرابة عشرون مستوردا و 850 شركة صغيرة للتركيب والصياغة. وقد تم استثمار 10 مليار دينار تونسي سنة 2009. فيما لم يستثمر إلا 1 مليار دينار تونسي سنة 1995.

**ج- الإكراه المالي للطاقات الجديدة والمتجددة**

رغم مختلف المبادرات والفرص المتاحة بفضل مؤهلات المنطقة، فلازالت هناك مجموعة من الحواجز تساهم في تأخر استثمار أمثل لموارد الطاقات المتجددة، خاصة الإكراهات التالية: ضعف الإدارة والانخراط السياسي لصالح إستراتيجية وسياسية جهوية. سوء توزيع التجربة التكنولوجية بين البلدان، الضبابية ونقص الوضوح الإداري والقانوني من أجل الحصول على تراخيص الاستغلال، المستوى الغير ملائم للتمويل، الاكراهات البيئية والنقص الحاصل في الربط ما بين الشبكات والبنى التحتية الطاقية التي تتيح لبلدان ومناطق الهامش من الاستفادة بطريقة كاملة بمؤهلاتها في ميدان الطاقات المتجددة.

لهذه الأسباب، أصدرت الأمم المتحدة نداءا من أجل تعبئة دعم دولي وذلك لوضع رهن إشارة الدول النامية، وبدون انتظار، تكنولوجيات الطاقات المتجددة. إن الوعي بأهمية الطاقات الجديدة أصبح كبيرا، كما أن التجارب قد كثرت، ورغم ذلك فإن المشكل لازال قائما مما يطرح الأسئلة التالية: ما هي الموارد المالية المتاحة على المستويين الدولي والمحلي؟ ما هي إستراتيجية الدول في هذا الإطار؟ ما هي إستراتيجية المنطقة؟ كيف يمكن الاستفادة من التجارب الكبرى بالمنطقة؟ هل التجربة مع الدول المجاورة والواقعة خارج القارة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط قد ساعد في إنشاء إطار شامل لفائدة دول المنطقة؟.

**طرق التمويل متعددة**

- التمويل المباشر من طرف الدولة أو المؤسسات العمومية.

- تمويل القطاع الخاص في إطار مقاربة قطاع عام/خاص.

- التمويل عبر القطاع البنكي.

- المساعدات.

- الإعفاءات الضريبية.

- التدابير التحفيزية الأخرى

- صناديق الاستثمار الخاصة بالطاقات المتجددة.

- مساهمة المستهلكين على طريقة لنتقاسم الهواء" " Share the wind

يعد برهانا على الشعبية المتنامية " للطاقات النظيفة". فقد طور الشركاء مجموعة من الخدمات المالية سميت ب " لنتقاسم الهواء" "Share the wind "ويتعلق بخدمات جارية، حيث أن الزبناء المنخرطين يؤدون جزءا صغيرا من المستحقات لتغذية صندوق خاص للطاقة الهوائية: مثلا في كل عملية شراء، فإن صاحب بطاقة "Share the wind" يساهم ب 0.5% في هذا الصندوق أو يقبل بأن كل الفواتير الشهرية تتم الزيادة فيها لتصل للدولار الأقرب لما بعد الفاصلة ( بضع سنتيمات لأجل الهواء).

- المشروع الأقل تكلفة "Least cost Planning"

إن المصطلح يعني بكل بساطة بأن الشركة تلجأ لوسائل التزويد بالطاقة الأقل تكلفة مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ل "néga walts " أي الواتات غير الضائعة" ،بمعنى إمكانية توفير الطاقة عبر مثلا العزل وذلك عن طريق اختيار الآلات الكهربائية وتركيب سخانات المائية اللتان تعملان بالطاقة الشمسية... من أجل الاقتصاد في الطاقة فإن الشركة لا تقوم فقط بإدخال الآلات التي لا تستعمل التيار بكثرة بل تساهم كذلك في إطلاق برنامج لغرس مائة ألف شجرة حيث ستقوم بتعويض بجوار المساكن والمكاتب، 30% من الطاقة الضرورية لمكيفات الهواء، وبعد ذلك ستقوم الشركة بإنشاء مجموعة من المولدات (استخراج الكهرباء من الطاقة الشمسية) والمحطات الهوائية كما أن مجموعة من المساكن ستزود بلاقط للطاقة الشمسية الخاصة بالتسخين.

- التمويل الخارجي:

التمويل الخارجي في هذا الإطار يتخذ شكل عمليات جيوسياسية مهمة، تتطلب دراسات وتحاليل ومشاورات. ويمكن تلخيصها في مشروع DESERTEC الذي يهدف أساسا إلى تقييم موارد الطاقات المتجددة المتاحة بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حصر الحاجيات المنتظرة في أفق 2050 فيما يخص الماء والطاقة في هذه البلدان ودراسة جدوى إنشاء شبكة نقل كهربائي ما بين الاتحاد الأوربي والدول الشريكة.

بصفة ملموسة، فإن مشروع DESERTEC سيكلف 400 مليون يورو من الآن إلى حدود سنة 2050 وإنشاء حوالي 30 مولدا للطاقة الشمسية متوسطة الحجم ما بين 50 و 200 ميكاوات على حوالي 20 موقعا منتشرا ما بين المغرب والعربية السعودية مرورا بإسبانيا، صقلية واليونان، وستتم إقامتهم بحدود المناطق الصحراوية.

يتطلب هذا المشروع تدخل الفاعلين الأساسيين للمنطقة، أي الجزائر، المغرب، مصر، تونس، ليبيا وموريطانيا، وكذلك خبراء دوليين في هذا النوع من الصناعة الطاقية. المطلوب من هؤلاء الفاعلين وضع خطة عمل من أجل الحصول على معرفة معمقة للإمكانيات المحتملة لسوق الطاقة الشمسية بالمنطقة، استيعاب الدعم السياسي ومستوى تطور كل بلد، وتحديد فرص الاستثمار بالجهة، المساهمة في مجموعة من النقاشات التفاعلية والمساهمة في تجسيد هذا السوق الذي يتطور بسرعة وكذلك الاستفادة من فرص التشبيك من الدرجة الأولى.

هذا المشروع يلتقي مع إمكانيات مشاريع وطنية قائمة:

- لقد أطلق المغرب برنامجا قيمته 9 مليار دولار من أجل إنتاج 38% من حاجيات الكهرباء المستخرجة من الطاقة الشمسية في حدود سنة 2020.

- في ليبيا، تم إنشاء سلطة مؤخرا ستتكلف بوضع الاستراتيجية الليبية للطاقة المستدامة 21.

* في تونس، تقوم مجموعة من الشركات الدولية بدراسات الجدوى للمؤسسات الطاقية الكبيرة الحجم. وقد حددت وزارة الصناعة هدفا لإنشاء 500.000 متر مكعب من الصفائح الشمسية سنة 2010 .

كما أنه تم تدشين المركز المتوسطي للطاقات المتجددة MEDREC بتونس. ويهدف هذا المركز إلى دعم المشاريع الرائدة في ميدان الطاقات المتجددة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل ضمان تنمية مستدامة. هذا المشروع الجديد الذي يعتبر ثمرة للتعاون التونسي الايطالي له توجه جهوي يشمل 5 دول من الضفة الجنوبية للمتوسط: الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب وتونس.

لكن على دول المنطقة واتحاد المغرب العربي أن يتشاوروا من أجل الاستفادة القصوى . ومن الضروري أن يتفاوضوا بطريقة مثلى في موضوع هذه المشاريع من أجل الوصول إلى نتائج تؤدي إلى الاستفادة المتبادلة. إن طرق التمويل ستكون لها انعكاسات على موازين القوى ما بين الدول المستهلكة والبلدان المنتجة، ما بين الفاعلين الخواص والفاعلين الحكوميين أو الجهويين، لهذا يجب أن يكون اختيار طرق التمويل مسبوقا بتحاليل ودراسات، من جهة أخرى فإن تمويل الطاقات المتجددة يخضع لعدة شروط من بينها:

* قضايا الاستثمارات الضرورية لمختلف الموارد وفي مختلف المراحل (البحث والتنمية، التنقيب، الإنتاج، شبكات التوزيع)، وذلك من أجل الاستجابة للطلبات المتنامية الناتجة عن الوضعية الدولية الهادفة إلى حماية البيئة.
* إن نفقات الطاقات المتجددة هي الآن جد مرتفعة. فأوروبا تطمح إلى أن يرتفع مستوى الطاقات المتجددة في الاستهلاك الإجمالي الداخلي الخام للطاقة من 6% إلى .12% إن الهدف الشامل المرسوم من طرف أوروبا يستدعي انخراطا قويا للدول الأعضاء التي عليها أن تشجع انتشار استعمال الطاقات المتجددة انطلاقا من مواردها وإمكانياتها الخاصة. ومن أجل الوصول إلى الهدف الشامل فقد تم تحديد 95 مليار ECU من الاستثمارات الضخمة للفترة 1997-2010، أي ما يوازي 50% من الإنتاج الداخلي الخام لمنطقة شمال إفريقيا أو 100% من الإنتاج الداخلي الخام لبلدان اتحاد المغرب العربي ( أي ما يقدر ب 10% من الإنتاج الداخلي الخام لإفريقيا الشمالية أو 20% من الإنتاج الداخلي الخام ليلدان اتحاد المغرب العربي.(

**2- التفسير :**

رغم المؤهلات الكبيرة التي توفرها تكنولوجيات الطاقات المتجددة فيما يخص خلق فرص الشغل ومشاريع مدرة للدخل لفائدة الفئات الفقيرة إلا أنه لازالت هناك عدة حواجز، خاصة المالية منها تقف أمام الاستعمال الشعبي الواسع لهذه الطاقات، لكن رهانات التنمية المستدامة كلها تصب لصالح الاستفادة من التجارب الجيدة، سواء التنظيمية أو المالية من أجل إشراك القواعد الشعبية في استراتيجية تقوية الاستعمال المنتج للطاقات المتجددة ومحاربة الفقر وخلق فرص شغل مشتركة.

إلا أن الطابع الآني والضروري لهذه المشاريع لا تبرر التسرع في اتخاذ القرارات، خاصة فيما يتعلق بالتمويل الخارجي. خلق نقاشات حول هذه المواضيع والاستفادة من التجارب الوطنية الجهوية والدولية ستعود بالفائدة الكبرى وستساعد على اتخاذ القرار في هذا الإطار.

**3- الأهداف:**

لقد تم وضع مجموعة من السياسات ومجموعة من الإجراءات المالية لمشاريع الطاقات المتجددة لكن مع نتائج مختلفة، فهذا الورش الذي يشكل أرضية لتبادل الأفكار مطروح عليه إعادة مراجعة التجارب فيما يخص تمويل مشاريع الطاقات المتجددة وذلك من أجل مساعدة بلدان شمال إفريقيا ومراكز الطاقات المتجددة بالمنطقة على بناء تصورات وسياسات استراتيجية تمويلية ملائمة.

إن هذه الدورة تهدف إلى خلق نقاش حول الجوانب التحفيزية ( سياسية، تنظيمية وتمويلية) فيما يخص الاستعمال دراسات و أبحاث في ميدان الطاقات المتجددة. كما تهدف إلى تشجيع البلدان التي تعاني من فقر طاقي متنامي إلى إدماج تحويل التكنولوجيا في السياسات الماكرو اقتصادية الخاصة بالتنمية. وهكذا فإن الدورة تهدف إلى :

* مساعدة أصحاب القرار على التغلب على الاكراهات المالية بغية تبني و وضع سياسات وإجراءات تغيير سلم الأولويات فيما يخص الطاقات النظيفة والنجاعة الطاقية من أجل محاربة الفقر وبلوغ أهداف الألفية للتنمية.
* إعطاء توجيهات لتطوير البيئة المؤسساتية المالية (الأبناك، التمويل العمومي، التمويل الخارجي، شراكة عمومية-خاصة) وذلك انطلاقا من التجارب التي تم إحصاؤها.
* إطلاق مسلسل للتشاور حول الاستراتيجيات الوطنية والجهوية لتمويل مشاريع الطاقات المتجددة سواء المنجزة أو التي هي في طور الانجاز.

**4- مركز اهتمام الدورة**

ستنكب الدورة على إصدار توصيات لإتاحة تمويل ملائم لمشاريع الطاقات المتجددة . وعلى هذه التوصيات أن تهتم بمختلف أشكال التمويل وأن تعتمد على التجارب المعاشة على المستويات الوطنية الجهوية والدولية.

وعليها كذلك أن تميز عند الضرورة ما بين مختلف الطاقات الجديدة والمتجددة اعتمادا على الفرص التي توفر كل واحدة من دول منطقة شمال إفريقيا، والمغرب العربي وكذلك البلدان الأخرى.

يجب على المشاركين أن يولوا أهمية كبرى للتمويل الخارجي الذي يكتسي طابعا خاصا في المنطقة.

**5- تنظيم وموضوعات الدورة:**

ستتمحور الدورة حول 3 جلسات موضوعاتية

**الجلسة 1: آليات السياسة التمويلية:**

سيتم خلال هذه الجلسة دراسة الآليات التي تم وضعها بالمنطقة لتمويل مشاريع الطاقات الجديدة والمتجددة، وكذلك الوقوف على مكامن القوة والضعف لمختلف الأنماط من أجل الخروج بتوصيات حول اعتماد آليات تمويلية لصالح الطاقات الجديدة والمتجددة.

**الجلسة 2: الإطار القانوني والمالي:**

ستنكب هذه الجلسة على دراسة واقع الإطار القانوني والمالي ببلدان إفريقيا الشمالية، ومن خلال التقييمات المقدمة من طرف المتدخلين سيتم إصدار توصيات من أجل حماية أفضل للاستثمار في هذا القطاع.

**الجلسة 3 : الشراكة العمومية، الخاصة، أداة لتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة**

ستقوم الجلسة بدراسة نماذج للشراكات العمومية-الخاصة بالمنطقة، وكذلك التجارب الناجحة التي يجب أخذها كمثال يحتدى به، وسيتم خلال هذه الجلسة استخلاص شروط النجاح وعوامل المخاطرة التي يشكلها هذا النوع من التمويل، وبالتالي الخروج بتوصيات.

**6- نتائج الدورة**

سيتم خلال هذه الجلسة إصدار:تقرير حول مجريات النقاش، جزء من النشرة الخاصة بتمويل التنمية، توصيات و مداخلات.

**المرفق الخامس**

**برنامج العمل**

**Tuesday 19 October 2010**

8:30-9:15 Registration

9:15-9:30 Opening of the meeting:

* Welcoming speech: Ms. Karima Bounemra Ben Soltane, Director of the ECA Office for North Africa
* Opening speech: H.E.Mr. Mohammed Ouzzine, Secretary of State to the Minister of Foreign Affairs and Cooperation
* Mr. Habib Ben Yahia, Secretary General, Arab Maghreb Union (AMU)

**- Presentation of the background and objectives of the meeting: Mr. Abdelilah Ouaqouaq, Senior Economist, ECA Office for North Africa**

9:30-11:00 **Session 1: Public financing: To mobilize more domestic resources**

- Mr. Youssef Ferhat, Directorate of Budget, Ministry of Economy and Finance – Morocco

- Mr. Boumedienne Ould Mohamed Taya, Director of Studies, Central Bank - Mauritania

- Mr. Ali Bensouda, Director of Deposits and Consignments Pole, CDG - Morocco

Discussions

11:00-11:30 Coffee break

11:30-1:00 **Session 2: External financing: For resources more relevant to sustainable development and more effectively used**

- Mr. Hassan Gaffar Abd Elrahman, Director of IDB and Arab Funds, Ministry of Finance & National Economy - Sudan

- Mr. Khaled Hussein, First Economic Affairs Officer, Economic Development & Globalization Division - ESCWA

Discussions

1:00-2:30 Lunch

2:30– 4:00 **Session 3: Private sector financing: For a better contribution of the private sector**

- Mr. Mustafa Abdalla Ali, Senior Researcher, Department of Research and Development, Central Bank – Sudan

- Mr. Abderrahim Bouazza, Director of banking supervision, Bank Almaghrib - Morocco

- Mr. Naji Benhassine, Senior Economist, World Bank

Discussions

4:00-4:30 Coffee break

4:30-6:00 **Session 4: What kind of coordination for the different sources of financement?**

- Mr. Hazem Fahmy, Chief, Multistakeholder Engagement Unit, Financing for Development Office, Department of Economic & Social Affairs (UN-DESA)

- Mr. Ahmed Hajoub, Deputy Director, Treasury and External Finance, Ministry of Economy and Finance – Morocco

Discussions

**Wednesday 20 October 2010**

**Sectoral Parallel Sessions**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **Session 5 : Agriculture** | **Session 6 : New and Renewable Energies** |
| 8:30-10:15  10:15-10:45  10:45-12:30  12:30-2:00 | **Session 5**.**1 : Public intervention and PPP : Financing and business environment**  - Ms Mariem Bekaye, Economist Officer in charge of Sustainable Development, ECA-NA  - Mr. Ahmed Abdelali TadiliHajjaji, Agricultural Engineer,Director General, Agency for Agricultural Development (ADA) - Morocco  - Mr. Chokri Ayachi, Director General, Agricultural Investment Promotion Agency (APIA) - Tunisia  Discussions  Coffee break  **Session 5.1 : Public intervention and PPP : Financing and business environment (continuation)**  - Mr. Mabrouk Bahri, President of the  Maghreb Farmers Union (AMFU)  - Dr. Maha Merezak, Program Officer, Direction for Science, ISESCO  -Discussions  Lunch | **Session 6.1** **: Policy instruments and PPP with a special focus on financial mechanisms: strengths and weaknesses**  - Mr. Mustapha Al Bakoury, President, Moroccan Agency for Solar Energy (MASEN) - Morocco  - Mr. Kane Mamadou Amadou, Director  General of Electricity and Renewable Energy, Ministry of Energy and Petroleum - Mauritania  - Ms Zaynab Muhammad Elsayed Mukheimer, General Manager for Studies of Plants Projects, Ministry of Electricity & Energy - Egypt  Discussions  Coffee break  **Session 6.1** **: Policy instruments and PPP with a special focus on financial mechanisms: strengths and weaknesses (continuation)**  Discussions (continuation)  Lunch |
| 2:00 -4:00  4:00-4:45 | **Session 5.2: How to promote financial sector banking opportunities, constraints and agricultural risk management**  - Mr. Youssef Rouissi, Director of the Financing Bank, Attijariwafa Bank - Morocco  - Mr. Chérif Benhabilès, Technical Director  of insurance. National Mutual Agriculture Fund (CNMA) - Algeria  - Mr. Mustapha Ben El Ahmar, Director General of Tamwil El Fellah, Moroccan Company for Agricultural Development - Morocco  Crédit Agricole du Maroc Group  Discussions  Coffee break | **Session 6.2** **: Legal and financial framework: conditions for investment security**  **-** Mr. Ahmed Baroudi, Director General of  the Energy Investment Company - Morocco  - Mr. Mohamed El Haouari, Director of Development and Planning, National Agency for the Development of Renewable Energy and Energy Efficiency - Morocco    Discussions  Coffee break |

4:45-6:00 **Session 7: Plenary session: Reports of parallel sessions**

Speakers: Reporters of sessions

**Thursday 21 October 2010**

8:30-10:00 **Session 8: Better governance for achieving the objectives of the financing for**

**development**

**-** Mr. Kaleb Demeksa, Development Management Office, Governance & Public Administration Division (GPAD) – United Nations Economic Commission for Africa, Addis-Ababa, Ethiopia

- Mr. Dhafer Saidane, Professor, Lille Université – France

- Mr. Abdelghani Bendriouch, Professor, Mohammed V University - Morocco

Discussions

10:00-10:15 Coffee break

10:15-11:45 **Session 9: Roundtable on the role of regional cooperation to improve financing for Development**

* Mme Karima Bounemra Ben Soltane, Director, ECA-NA
* Mme Amani Abou Zeid, Resident Representative of AfDB, Morocco
* M. Jamel Boujdaria, Chief of the Division in charge of Economic Affairs, AMU
* Mr. Khaled Hussein, First Economic Affairs Officer, Economic Development and Globalization Division - ESCWA
* M. Dhafer Saidane, Professor , Lille University – France
* M. Nassim Oulmane, Economiste, ECA-NA

11:45-1:15 Recommendations

Closure of the meeting

**المرفق السادس**

**قائمة المشاركيـن**

**ALGERIE**

1. M. Chérif Benhabilès

Cadre dirigeant, chargé des assurances, Caisse nationale de

mutualité agricole (CNMA)

Alger

Tél : LD 213 21 71 91 37 /+213 770 95 55 38 /+213 21 74 33 28/ 74 35 31 / 73 46 31

Fax : +213 21 73 34 99/+213 21 71 91 48

Email : [cnma@cnma.dz](mailto:cnma@cnma.dz) – benhabilescherif@yahoo.fr

**EGYPT**

1. Eng. Zaynab Muhammad Elsayed Mukheimer

General Manager for Studies of Plants Projects

Egyptian Electricity Holding Company

Ministry of Electricity and Energy

Cairo, Egypt

Tel: + 20 10 47 27 703 / +202 22 61 63 05

Fax: +202 22 61 65 23

Email: [ahm.salah@gmail.com](mailto:ahm.salah@gmail.com)

**MAROC**

1. S.E. M. Mohammed Ouzzine

Secrétaire d’Etat auprès du Ministre des affaires étrangères et

de la coopération

Ministère des affaires étrangères et de la coopération

Rabat

1. Mme Zakia El Midaoui

Directeur de la coopération multilatérale

Ministère des affaires étrangères et de la coopération

Rabat

Tél : +212 537 76 68 29

Email : zelmidaoui@maec.gov.ma

1. M. Mounir Benhammou

Conseiller des affaires étrangères

Direction de la coopération multilatérale

Ministère des affaires étrangères et de la coopération

Rabat

Tel : +212 537 66 00 58

Email : m.benhammou@maec.gov.ma

1. M. Mustapha Al Bakoury

Président du Directoire de la MASEN (Agence nationale de l'énergie solaire)

Office national de l’eau potable, station de traitement

Rabat

Tél: +212 537 75 47 47 – Fax: 05 37 75 44 45

1. M. Omar Akouri

Président, Fédération de la pêche maritime et de l’aquaculture (FPMA)

Rabat

Tél : +212 37 77 68 07 - Fax: +212 5 37 77 68 08

Email: [fpma2007@yahoo.fr](mailto:foma2007@yahoo.fr)

1. M. Ahmed Baroudi

Directeur général, Société d’investissement énergétique (SIE)

Ministère de l’énergie, des mines, de l’eau et de l’environnement

Rabat

Tél : +212 5 37 68 88 56 / 68 81 72 – Fax : 05 37 68 87 75

Email : [ahmed.baroudi@siem.ma](mailto:ahmed.baroudi@siem.ma)-

1. M. Mohammed Lisser

Ingénieur, électricité et énergie renouvelables

Ministère de l’énergie et des mines

Rabat

Tel : +212 663 00 69 54

Email : [m.lisser@mem.gov.ma](mailto:m.lisser@mem.gov.ma)

1. M. Mustapha Ben El Ahmar

Directeur général de Tamwil El Fellah

Société de financement pour le développement agricole

Groupe crédit agricole du Maroc

Rabat

Tél : +212 537 26 93 94 - Mobile : + 212 6 61 62 56 44

Fax : +212 537 76 92 92

Email : [benalahmar@creditagricole.ma](mailto:benalahmar@creditagricole.ma)

1. M. Abderrahim Belmir

Directeur général adjoint de Tamwil El Fellah

Groupe crédit agricole du Maroc

Rabat

Tél : +212 537 269 399 -Fax : +212 537 769 292

Email : belmir3@creditagricole.ma

1. M. Ali Bensouda

Directeur du pôle dépôts et consignations

Caisse de dépôt et de gestion (CDG)

Rabat

Tél: +212 537 66 92 90 /+212 537 66 90 90 /+212 5 37 76 55 20

Fax: +212 537 66 91 49

Email: [cdg@cadg.org.ma](mailto:cdg@cadg.org.ma)

M. Saïd Mouline

Directeur Général

Agence nationale pour le développement des énergies renouvelables et

de l’efficacité énergétique (ADEREE)

Rabat

Tél: +212 524 30 98 14/22 - Fax:: +212 524 30 97 95

Tél: +212 537 68 84 07/0537 77 01 96 - Fax: +212 537 68 39 87

Email : cder@menara.ma

1. M. Abdelali TadiliI

Ingénieur agronome

Agence du développement agricole

Rabat

Tel : +212 666 O45 193

Email : a.tadili@ada.gov

1. M. Hamid Faik

Cadre chargé de financement

Direction financière -Agriculture

Ministère de l’agriculture

Rabat

Tel : +212 537 66 51 31 -Email : faik\_hamid@yahoo.fr

1. M. Mohamed El Haouari

Directeur du développement et de la planification

Agence nationale pour le développement des énergies renouvelables et

de l’efficacité énergétique

Rabat

Tél: +212 6 61 55 31 21 / +212 5 24 30 76 45 / +212 5 24 30 98 14

Email : m.elhouari@cder.org.ma

1. M. Youssef Ferhat

Direction du budget - Ministère de l’économie et des finances

Rabat (Maroc)

Fax : 05 37 67 75 27 / 28

1. M. Ali Youssoufi

Chargé de mission

Agence marocaine pour le développement des investissements (AMDI)

Rabat

Tél : 05 37 67 34 20 / 21 - Fax : 05 37 67 34 19 /17

Email : [ayoussoufi@invest.gov.ma](mailto:ayoussoufi@invest.gov.ma)

1. M. Youssef Farhat

Chef division budget

Ministère de l’économie et des finances

Rabat

Tel : +212 537 67 73 26

Email : [farhat@db.finances.gov.ma](mailto:farhat@db.finances.gov.ma)

1. M. Abdelouahad Maslahi

Direction des entreprises publiques et de la privatisation

Ministère de l’économie et des finances

Tél : 05 37 68 93 31

1. Mme. Loubna M’Hamdi Alaoui

Chef du service des relations avec les institutions internationales

Direction du trésor et des finances extérieures (DTFE)

Ministère de l’économie et des finances

Rabat

Tél: +212 537 67 73 69 / Mobile: +212 673 99 53 99

Email: [l.alaoui@tresor.finances.gov.ma](mailto:l.alaoui@tresor.finances.gov.ma)

1. M. Abdellah Aït Ougarram

Inspecteur des finances

Ministère de l’économie et des finances

Rabat (Maroc)

Tel : +212 661 24 26 49

Email : [aït\_ougarram@yahoo.fr](mailto:aït_ougarram@yahoo.fr)

1. Mme Nadia Jaïdi

Chef de service du financement des entreprises publiques

Ministère des finances et de la privatisation

Rabat

Tel : +212 537 68 93 34 –Mobile : +212 773 99 54 38

Fax :+212 537 68 96 38

Email: [jaidi@depp.finances.gov.ma](mailto:jaidi@depp.finances.gov.ma)

1. Mme. Souad Mellouk

Cadre, Direction du trésor et des finances éxtrieurs

Ministère de l’économie et des finances

Tél : +212 660 72 40 31

Email : [s.mellouki@tresor.finances.gov.ma](mailto:s.mellouki@tresor.finances.gov.ma)

1. M. Abderrahim Bouazza

Directeur de la supervision bancaire

Direction de la supervision bancaire

Bank Al –Maghrib

Rabat

Tél : +212 522 47 80 01

Email : [a.bouazza@bkam.ma](mailto:a.bouazza@bkam.ma)

1. M. Hassan Agourrame

Responsable du département des études comptables et bancaires

Direction de la supervision bancaire

Bank Al Maghrib

Casablanca

Tél : +212 613 86 57 45/+212 522 47 80 15

Fax : +212 522 22 69 16

Email : [h.agourrame@bkam.ma](mailto:h.agourrame@bkam.ma)

1. Mohammed Hazim

Chef de division études générales

Haut commissariat au plan

Rabat

Tél: +212 660 10 21 24

Email : [hazimoh@hotmail.com](mailto:hazimoh@hotmail.com)

1. M. Mohammed Assouli

Chef de service

Haut commissariat au plan

Rabat

Tel : +212 660 10 21 79

1. Mme Saadia Rassafi

Chef de service

Haut commissariat au plan

Rabat

Tel : +212 660 10 21 80

Email : [rassadia@hotmail.com](mailto:rassadia@hotmail.com)

1. M. Aziz Khatouri

Chef du service

Haut commissariat au plan

Rabat

Tel : +212 660 10 21 92

Email : [akhatouri@hotmail.fr](mailto:akhatouri@hotmail.fr)

1. Mme Rime Jedidi

Chargée d’études

Ministère des affaires économiques et générales

Rabat

Tel : +212 537 68 73 00

Email : [jedidi@affaires-generales.gov.ma](mailto:jedidi@affaires-generales.gov.ma)

1. M. Younes El Bakirdi

Administrateur

Ministère des affaires économiques et générales

Rabat

Tél : +212 671 04 84 64

Email : [elbakirdi@affaires-generales.gov.ma](mailto:elbakirdi@affaires-generales.gov.ma)

1. Mme Bahia Omari

Chargée de mission auprès du Premier Ministre

Direction coopération internaitonale, relations économiques (pôle banque mondiale)

Ministère des affaires économiques générales

Rabat

Tel : +212 537 68 73 16

Email : [omari@affaires-générales.gov.ma](mailto:omari@affaires-générales.gov.ma)

1. M. Abdelghani Bendriouch

Doyen et Professeur de l’enseignement supérieur

Faculté de commerce de Gestion

Université internationale de casablanca

Casablanca

Tél Mobile: 06 65 18 30 50 Fax: 05 22 31 70 66

E-mail :adbelghani.bendriouch@uic.ac.ma

1. Mme Nadia Kaaouas

Professeur Universitaire

Université international de Casablanca

Casablanca

Tel : +212 663 73 52 87

Email : [kaaouas\_nadia@yahoo.fr](mailto:kaaouas_nadia@yahoo.fr)

1. Mme Boutaina Houbdine

Ingénieur agroeconomiste

Ministère de l’agriculture et de la pêche maritime

Rabat

Tel : +212 617 53 07 68

Email : [houbdine@yahoo.fr](mailto:houbdine@yahoo.fr)

1. Mme Nadia Jaïdi

Chef de service du financement des entreprises publiques

Ministère des finances et de la privatisation

Rabat

Tél : +212 537 68 93 34 Mobile : +21 73 99 54 38

Fax : +212 537 68 96 38

Email : [jaidi@depp.finances.gov.ma](mailto:jaidi@depp.finances.gov.ma)

1. M. Mohamed Fouad Bergigui

Coordinator for North Africa

African Youth Initiative on Climate Change

Tel: +212 522 26 65 36 Fax: +212 522 26 65 49

Email: fouad.bergigui@ayicc.net - fouad.fmjid@gmail.com

**MAURITANIE**

1. M. Mamadou Amadou Kane

Directeur Général de l'Electricité et des Energies Renouvelables

Ministère de l'Energie et du Pétrole

Nouakchott – Mauritanie

Tél / Fax : +222 529 7456 - Mobile : +222 643 1537/622 15 37

Fax : +222 529 74 56

E-Mail: kane@acces.mr - kane@hydraulique.gov.mr - [pakpus@hotmail.com](mailto:pakpus@hotmail.com)

1. M. Boumedienne Ould Mohamed Taya

Directeur des études monétaires et financières

Banque centrale de Mauritanie

Nouakchott (Mauritanie)

Tel : +222 631 81 72Fax: + 222 525 27 59

Email: [boumt@bcm.mr](mailto:boumt@bcm.mr)

**SUDAN**

1. Mr. Hassan Gaffar Abdelrahman Kabrain

Director of IDB and Arab funds

General Directorate for International Financial Cooperation

Ministry of Finance and National Economy

Khartoum, Sudan

Tel : +249 911 55 44 11 /+249 83 911 55 44 11

Fax : +249 83 77 65 15

Email: [assegbal@gmail.com](mailto:assegbal@gmail.com)

1. Mr. Mustafa Mohammed Abdalla

Senior Researcher, Research & Development

The Central Bank of Sudan

Khartoum, Sudan

Office: 01876644 - Mobile : 0918206239 - Tel : +249 87056644 –

Email: [Mustafa.abdalla@CB05-gov.sd](mailto:Mustafa.abdalla@CB05-gov.sd) – [mustafaabdallah@hotmail.com](mailto:mustafaabdallah@hotmail.com)

**TUNISIE**

1. M. Mohamed Chokri Ayachi

Directeur général, Agence de promotion des investissements agricoles (APIA)

Ministère de l’agriculture des ressources hydrauliques et de la pêche

Tunis

Tél : (dir.) + 216 71 808 453 / +216 71 77 13 00/+216 71 770 951

Fax : +216 71 770 007

Email : [prom.agri@apia.com.tn / dg.apia@apia.com.tn / ayachi.chokri@gnet.tn](mailto:prom.agri@apia.com.tn%20/%20dg.apia@apia.com.tn%20/%20ayachi.chokri@gnet.tn)

1. M. Mabrouk Bahri

Président de l’Union maghrébine des agriculteurs (UMAGRI)

Tunis

Tél : +216 71 89 35 72 / 87

Fax : 216 71 89 36 05

E-mail : [info@umagri.org](mailto:info@umagri.org) / utap.tunis@email.ati.tn

1. M. Abdelmajid Labidi,

Membre du Bureau exécutif de l’UTAP/ UMAGRI

Tunis

Tél : +216 24 824 560

Fax : +216 71 809 181

Email  majlabidi@yahoo.fr

**ORGANISATIONS INTERNANTIONALES ET REGIONALES**

**AOAD/Sudan**

1. Mr. Ahmed Yahia Abdel Mageed

Agriculture Economist & Financial Analyst

Khartoum

Tel: + 249 183 47 21 76 / 83

Fax: +249 183 47 10 50/+249 183 47 14 02

Email: [info@aoad.org](mailto:info@aoad.org)

**AOAD/Maroc**

1. Mohamed Sabahya

Chef du Bureau p.i

Rabat

Tel: +212 537 76 74 76

Fax : +212 537 76 04 06

Email : aodart@mtds.com

**BAD**

1. Mme. Amani Abou - Zeid

Représentante résidente

Groupe de la Banque africaine de développement

Bureau National du Maroc (MAFO)

Rabat (Maroc)

Tél : +212 5 37 56 59 37

Fax: 212 537 56 59 35

Email : [a.abou-zeid@afdb.org](mailto:a.abou-zeid@afdb.org)

1. M. Khiati Driss

Ingénieur principal du génie rural

Département agriculture et agro-industrie

Tunis

Tél : +216 71 10 22 86

Fax : +216 71 25 31 67

Email : [d.khiati@afdb.org](mailto:d.khiati@afdb.org)

**BID**

1. Mme Rachida Azzam

Chargée de projets

Bureau régional

Rabat (Maroc)

Tél; +212 537 75 71 91 - Fax : 05 37 75 72 60

Email : azzam@isalb.org.ma

1. M. Mohamed Chtatou

Spécialiste de programmes, Direction des

relations extérieures et de la coopération

Organisation islamique pour l’éducation, les sciences et la culture

Rabat

Tél: +212 537 56 60 52 / 53 - Fax: 212 537 56 60 12/13

Email : [chtatou@gmail.com](mailto:chtatou@gmail.com)

1. Mme Maha Merezak

Chargée de programmes, Direction des sciences

Rabat

Tel : +212 537 56 60 52/53 Mobile : +212 665 40 63 52

Fax : +212 537 56 60 12/13

Email : merzak.maha@hotmail.com

**UMA**

1. M. Habib Ben Yahya

Secrétaire general

Rabat

Tél : +212 537 67 12 74 /78

Fax : +212 537 67 12 53

E-mail : [sg.uma@maghrebarabe.org](mailto:sg.uma@maghrebarabe.org)

1. M. Jamel Boujdaria

Chef de division chargé des affaires économiques

Rabat (Maroc)

Tél : +212 537 67 12 74 /78 Fax : +212 537 67 12 53

E-mail : [boujamel@yahoo.com](mailto:boujamel@yahoo.com)

1. M. Ahmed Srikah

Chef de division, Direction de la sécurité alimentaire

Secrétariat Général de l’Union du Maghreb Arabe (UMA)

Tél : +212 537 68 1370/71/72 Mobile/ +212 661 21 10 16

E-mail : ahmed\_srikah@yahoo.fr

1. M. Mohamed Ismail

Expert sécurité alimentaire

Secrétariat Général de l’Union du Maghreb Arabe (UMA)

Rabat (Maroc)

Tel : +212 537 68 13 72/76

Fax : +212 537 68 13 77

Email : mohamed\_ismail21@yahoo.com

**UNIVERSITE DE LILLE**

1. M. Dhafer Saidane

Professeur

Université Lille 3 – Observatoire des métiers de la banque

Lille (France)

Tél: +33 (0) 66 53 90 551/+33 320 21 59 62

Fax : +33 320 21 59 59

Email: [dhafer.saidane@gmail.com/](mailto:dhafer.saidane@gmail.com/) d.saidane@skema.edu

**NATIONS UNIES**

**PNUD**

1. Mme Renée Madrolle

Chargée de programme

Rabat

Tél : Mobile : +212 613 90 38 08/ 05 37 63 30 82

Fax : 05 37 63 30 89

Email : [renee.madrolle@undp.org](mailto:renee.madrolle@undp.org)

**ESCWA**

1. M. Khaled A. Hussein

First Economic Affairs Officer Financing for Development

Economic Development and Globalization Division (EDGO)

United Nations ESCWA

Beirut, Lebanon

Tel : LD: + 961 1 978 357/+961 1 978 461

Fax: + 961 1 981 510

Email: [husseink@un.org](mailto:husseink@un.org)

**ONUDI**

1. Jean-Luc Bernard

Représentant de l’ONUDI

43, rue Oued Ziz, Agdal

Rabat

Tel : LD : +212 537 77 58 68 Fax : +212 537 63 27 87

Email : [j.bernard@unido.org](mailto:j.bernard@unido.org)

**FAO**

1. M. André Hupin

Représentant de la FAO

4, rue Prince Sidi Mohamed – Souissi

Rabat

Tél : 212 537 65 43 08 / 38 - 061 29 13 69 Fax : 212 537 65 45 52

Email : [fao-ma@fao.org](mailto:fao-ma@fao.org)

**UN-DESA, NY**

1. Mr. Hazem Fahmy

Chief Unit, Multistakeholder Engagement Unit,

Financing for Development Office

Department of Economic & Social Affairs (UN-DESA)

New York, NY 10017, USA

Tel: +1 212 963 59 00 /Cell phone: +1-201-936-4110

Email: [fahmyh@un.org](mailto:fahmyh@un.org) -

**ECA ADDIS ABABA**

1. Mr. Kaleb Demeksa

Development Management Officer

Governance & Public Administration Division (GPAD)

Tel: +251 11 544 33 85

E-mail: [kdemeksa@uneca.org](mailto:kdemeksa@uneca.org)

**CEA/ECA SECRETARIAT**

Bureau de la CEA pour l’Afrique du Nord

Avenue Attine, Secteur 3-A5 B.P. 2062 - Hay Ryad, Rabat (Maroc)

Tél. : (+212-537) 71 78 29 / 537 71 56 13 - Fax: (+212-537) 71 27 02

E-mail : srdc-na@uneca.org – Site web: www.uneca-na.org

1. Mme Karima Bounemra Ben Soltane, Directrice du Bureau de la CEA pour l’Afrique du nord
2. M. Abdelillah Ouaqouaq, Economiste principal
3. Mme Semia de Tapia, Economiste, Chargée des affaires sociales
4. M. Nassim Oulmane, Economiste, Chargé des affaires sociales
5. M. Mohamed Timoulali, Conseiller régional
6. M. Oumar Maleck Sy, Economiste /Statisticien
7. Mme Marième Bekaye, Economiste, Chargée du développement durable
8. M.Ali Khogali, Statistician
9. M. Jean Paul Gondjé, Expert chargé des TIC
10. Mme Yemegnushal Bekele, Chargée de l’Administration et des finances
11. M. Mohammed Mosseddek, Assistant de recherche
12. Mme Zohra Ben Boubaker, Assistante de Programme
13. Mme Karima Bekkari, Assistante administrative
14. Mme Aouatif El Aroud, Assistante financière
15. Mme Naima Sahraoui, Assistante
16. Mme Latifa Guerma, Assistante
17. Mme Amal El Korchi, Assistante
18. M. Lotfi Abdelfettah, Chauffeur
19. M. Rachid Ramdane, Chauffeur
20. M. Driss Cherrabi, Service reproduction